Distribution: Restricted
Original: English

REPL.VI/5/R.2
البند 3 من جدول الأعمال

14 November 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الخامسة

روما، 12 ديسمبر/كانون الأول 2002

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر:
تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس
لموارد الصندوق (2004 – 2006)

مشروع

1 – في دورتها الرابعة، استعرضت هيئة المشاورات المشروع الثاني لتقريرها الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق كما ورد في الوثيقة REPL. VI/4/R.5.

2 – إن هيئة المشارات مدعوة للنظر في المشروع المعدل للتقرير الموجود في هذه الوثيقة، ومدعوة أيضا للاحاطة بأن التقرير، كما هو وارد، إنما هو عمل جار يعكس المناقشات التي دارت في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات، ويأخذ في اعتباره التعقيبات الكتابية التي وصلت من الأعضاء عقب هذه الدورة.

Document : 296451
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا –	**مقدمة**	**1**
ثانيا –	**حالة الفقر الريفي**	**1**
ثالثا –	**دور الصندوق وهويته**	**2**
رابعا –	**السياق الاستراتيجي للصندوق**	**3**
	ألف – الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق مونتيري، ومساهمة الصندوق	4
	باء – أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق: الآثار التشغيلية	4
	جيم – التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002): البناء على الانجازات	5
	دال – برنامج التغيير الاستراتيجي: تحديث الإجراءات، والعمليات، والنظم	5
	هاء – الاستراتيجيات الإقليمية	5
	واو – الروابط	6
خامسا –	**وضع الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية موضع التنفيذ**	**7**
	ألف – برنامج عمل الصندوق	7
	مستوى البرنامج	7
	تركيز البرنامج	8
	هيكل برنامج الإقراض بحسب الشروط والأوضاع وبحسب الاقاليم	10
	باء – ربط تخصيص الموارد بالأداء	11
	جيم– ضمان الانتقائية والفعالية: العمل على المستوى القطري	13
	وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية	14
	النهج البرنامجي	14
	التحول المؤسسي نحو التخفيف الفعلي للفقر الريفي	15
	تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية والاستدامة	16
	العمل ضمن إطار وثائق استراتيجية الحد من الفقر (في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان غير المشمولة بهذه المبادرة)	16
	دور الصندوق في جهود الإحياء في أعقاب الأزمات	17
	دال – الدور التحفيزي	18
	التركيز على الابتكار	18
	الحضور الميداني والملكية القطرية	19
	العمل بمشاركة الجهات الأخرى	21
	الاضطلاع بدور تحفيزي لتجاوز المستوى القطري	23
سادسا–	**رصد أثر الصندوق ونتائجه**	**24**
سابعا –	**إدارة الموارد المالية للصندوق**	**20**

ثامنا – التوصية **20**

الملاحق

الأول – مشروع قرار بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق 21
الثاني – أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وأعماله ومخرجاته 22
الثالث – قائمة بالوثائق المقدمة إلى هيئة المشاورات والوثائق المرجعية المتاحة الأخرى 24
الرابع – قائمة الذيول 26

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر:
تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس
لموارد الصندوق (2004–2006)

أولا – مقدمة

1 – تهدف هذه الوثيقة[1] إلى تحديد مستوى الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف المعتمدة للحد من الفقر الريفي بالاشتراك مع جهات أخرى خلال فترة التجديد السادس للموارد (2004–2006)، وذلك في ظل الفقر الشديد في العالم، ودور الصندوق المخصوص في الكفاح العالمي ضد الفقر، والأولويات الاستراتيجية للصندوق. وتجمل هذه الوثيقة ما توصلت إليه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق من استنتاجات بشأن أولويات ونهج الصندوق، ووجهة تركيز عمله في الفترة 2004–2006؛ وتخلص إلى تقديم توصية إلى مجلس المحافظين تدعو إلى اعتماد مستوى للتجديد قدره ..... مليون دولار أمريكي لمساندة برنامج عمل سنوي بقيمة .... مليون دولار أمريكي (في السنة).

ثانيا – حالة الفقر الريفي

2 – شهد عقد التسعينات نمو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية بنسبة 1.6% سنويا. وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 1.276 مليار في 1990 إلى 1.151 مليار نسمة فقط في 1999. وتشير تقديرات البنك الدولي وتقديرات الصندوق في *تقريره عن الفقر الريفي لعام 2001* إلى أنه من أصل الفقراء المدقعين في العالم البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة تقريبا، فإن ثلاثة أرباعهم، أي نحو 900 مليون نسمة، يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون في المقام الأول على الزراعة والأنشطة المصاحبة لها كمورد للرزق.

3 – وفي الوقت الذي هبطت فيه معدلات الفقر في معظم الأقاليم، فقد تفاقمت ظاهرة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء وفي بلدان مرحلة التحول في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وشهدت الصين جانبا كبيرا من التقدم المحرز في آسيا، حيث تمكن نحو 150 مليون شخص من الافلات من فخ الفقر. كما أدى النمو السريع في أنحاء من جنوب آسيا أيضا إلى بعض الانخفاض في العدد الإجمالي لضحايا الفقر المدقع. غير أنه على الرغم من انخفاض نسبة الفقراء المدقعين في الإقاليم الأخرى، فإن العدد الفعلي للفقراء قد ارتفع بفعل النمو السكاني. وتبلغ نسبة الفقراء أعلى مستوياتها في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث دفعت النزاعات الأهلية، وبطء وتيرة النمو الاقتصادي، وجائحة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الايدز بالملايين إلى حافة الهلاك.

4 – وإدراكا للأهمية الملحة للتصدي لتحدي انتشار الفقر على نطاق واسع، فقد اعتمد زعماء العالم خلال قمة الألفية في سبتمبر/أيلول عام 2000 هدف خفض نسبة الفقراء المدقعين إلى النصف بحلول عام 2015. ولسوء الحظ فإن المعدل الحالي للحد من الفقر يقل كثيرا عن المستوى اللازم لتحقيق الهدف المنشود، حيث أن المعدل الجاري في أفريقيا جنوب الصحراء يعادل سدس ما هو مطلوب بالفعل. على أن إعلان قمة الألفية قد اكسب مسألة الفقر أولوية واهتماما متزايدين. وانعكس هذا الاحساس بالحاح المسألة في نتائج مؤتمر تمويل التنمية الذي انعقد في مارس/آذار الماضي

[1] يرتكز هذا التقرير في معلوماته الأساسية التقنية على الوثيقة REPL.VI/2/R.2.

مونتيري، المكسيك حيث تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمقادير إضافية ضخمة من المساعدات الإنمائية للحد من الفقر. والتحدي الماثل الآن هو تحويل هذه الالتزامات إلى تدابير ميدانية تحدث تغييرا حقيقيا في حياة الفقراء.

5 - وقد تطور التفهم العالمي لمشكلة الفقر كثيرا، وأضحى يراعي مفهوم الفقراء ذاتهم إزاء هذه المشكلة. وتتجسد ظاهرة الفقر على شكل الافتقار إلى الدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ والحرمان من القدرة المضمونة للوصول إلى الأصول الإنتاجية (الأرصدة البشرية، والطبيعية، والمادية، والمالية، والاجتماعية)؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وتزعزع الأوضاع الصحية؛ وعدم تكافؤ فرص تلقي التعليم والخدمات الاجتماعية؛ إلى جانب سمات حظيت بالاهتمام مؤخرا وهي الافتقار إلى احترام الذات والكرامة والتمكين. كما أن الفقر يعني التعرض للخطر والضعف، والاستبعاد، وعدم القدرة على الإفلات من العنف. ويعتبر ضعف الفقراء "حالة طوارئ صامتة" ترتبط ارتباطا وثيقا بسوء الإدارة المحلية. ويعاني الفقراء من ظاهرة الفقر على شكل عجز عن التحكم بظروف موارد رزقهم، أو عن التأثير على القرارات التي تمس ظروفهم الحياتية، أو عن الحصول على شروط أفضل للتجارة والمقايضة فيما يجرونه من مفاوضات، أو عن وقف الفساد وإخضاع المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمساءلة. وبفعل افتقارهم إلى تنظيم اجتماعي قوي فإن من الصعب عليهم اغتنام الفرص ضمن مجتمعاتهم المحلية وتطوير الصلات مع الشركاء الخارجيين. ومن الواضح أن العجز هو سبب من الأسباب البارزة للفقر؛ كما أنه نتيجة من أهم نتائجه. ومن بين الشرائح المتباينة للغاية لسكان الريف، تبرز شريحة مهمة هي النساء. وما تزال غالبية النساء يعانين من التهميش الاقتصادي والسياسي، ولو انهن قد أثبتن أهمية مساهماتهن في صمود الأسر الريفية وقدرتهن على الاضطلاع بمهام التغيير.

6 - وقد تحقق تقدم واسع في ميدان الحد من الفقر في العالم، غير أن أعداد الفقراء ما تزال هائلة، ولا سيما في المناطق الريفية وفي صفوف النساء. ويكفل اعتماد تعريف شامل للفقر تصميم وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر تتسم بالشمولية، والكفاءة، ومراعاة التمايز بين الجنسين، وتؤكد سلامة تركيز الصندوق على الحد من الفقر الريفي عبر تمكين الفقراء من التغلب على الفقر.

ثالثا – دور الصندوق وهويته

7 - يتميز الصندوق عن المؤسسات المالية الدولية الأخرى بأن مهمته المخصوصة تنصب على فقراء الريف وعلى مساعدتهم على التغلب على فقرهم وعلى حرمانهم من الأمن الغذائي. وعلى مدى ربع القرن الماضي وجه الصندوق كل موارده نحو تحديد الأسباب واستنباط الحلول المبتكرة للتصدي للفقر الذي انزلقت في هاويته أعداد ضخمة من المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة والمجموعات الريفية الفقيرة الأخرى، ولا سيما النساء. وقبل ربع قرن من الزمن كانت المؤسسات المالية الدولية الأخرى توفر جانبا كبيرا من قروضها للزراعة وللقطاع الريفي. غير انه طوال العقدين الماضيين قام البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية بخفض نصيبها من القروض المقدمة للزراعة بشدة، بحيث وصلت الآن إلى مستويات تقل كثيرا عن نسبة 10% من المجموع. وبصفة عامة فإن الزراعة تتلقى حاليا نسبة منخفضة بشكل حاد من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. كما تغير طابع هذه المساعدة بحيث اتجهت نحو القروض القطاعية، ولا سيما للقطاعات الاجتماعية، بينما هبط الدعم للزراعة والأنشطة الإنتاجية الأخرى للفقراء.

8 - وهكذا فقد أصبح الصندوق إحدى الوكالات الإنمائية القليلة التي تركز جهودها على توفير الدعم المباشر للأنشطة المصممة من أجل زيادة إنتاجية فقراء الريف وتنميتهم ورفع مستوى معيشتهم. وقد سعى الصندوق على مدى

العام الماضي، ولا سيما في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، إلى العمل مع المنظمات الأخرى لإبراز أهمية التنمية الزراعية والريفية بالنسبة للحد من الفقر وضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الريفي.

9 - وفي بعض البلدان النامية أضحى الصندوق نتيجة لذلك إحدى الوكالات الأساسية للتمويل الخارجي الخاص بالتنمية الريفية ولدعم القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة. وهكذا، فإن برامج الصندوق تكمل بقوة برامج السياسات الشاملة والقطاعية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتشمل الأهداف التي تسعى برامج الصندوق إلى تحقيقها العمل على ضمان تمتع المزارعين من اصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات الفقيرة الأخرى بقدرة متكافئة للوصول إلى المنافع المتولدة عن برامج المرافق الأساسية والبرامج القطاعية التي تمولها المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

10 - ومن السمات المميزة للصندوق أن البلدان الأعضاء النامية تمثل في مجموعها متبرعا كبيرا للصندوق. ففي آخر تجديدين لموارد الصندوق، جاء 22% من المساهمات الإجمالية من البلدان النامية في القائمتين باء وجيم، مقارنة بنسبة 2.1% للمؤسسة الدولية للتنمية، و4.6% لصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي، و8.3% لصندوق العمليات الخاصة في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ومع إدراك الصندوق لقلة موارده، فإنه يقوم بحملة نشطة لحشد التمويل المشترك للبرامج التي يساعد في تمويلها. وفي إطار إشرافه على برامجه، يعمل الصندوق مع المؤسسات المتعاونة معه، مؤثرا بذلك أيضا في نهجها إزاء الحد من الفقر الريفي.

11 - **التماس الابتكار** – نجح الصندوق في ترويج عدد من النهج الابتكارية التي أمكن تكرارها وتوسيع نطاقها. وعلى وجه الخصوص، فقد تم وضع خمسة نهج شاملة بارزة، وهي: (i) الابتكارات المتصلة بصون التربة والمياه في ظل البرنامج الخاص من أجل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر؛ (ii) الابتكارات المتصلة بالتمويل الريفي؛ (iii) الابتكارات المتصلة بسياسات حيازة الأراضي لإدارة الموارد الطبيعية؛ (iv) إحياء الابتكارات المحلية في النظم الزراعية؛ (v) الابتكارات في تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛ (vi) نظم الارشاد، بما في ذلك توفير الخدمات القائمة على السوق.

رابعا – السياق الاستراتيجي للصندوق

12 - تتألف الاستراتيجيات التي يسترشد بها الصندوق في أداء مهمته خلال فترة التجديد السادس مما يلي: الأهداف الإنمائية للألفية؛ *والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006*؛ والاستراتيجيات الاقليمية والتجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 – 2002) مترافقة مع برنامج التغيير الاستراتيجي (الذي كان يعرف من قبل باسم "برنامج تطوير أسلوب العمل").

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق مونتيري، ومساهمة الصندوق

13 - دعت المؤتمرات العالمية في عقد التسعينات لاتخاذ تدابير إزاء طائفة من التحديات الإنمائية في القطاعات المختلفة من حياة البشر، وأجملت هذه الالتزامات عام 2000 في صيغة الأهداف الإنمائية للألفية ضمن اعلان الألفية. ويحفز الاتفاق على الأهداف والأرقام المستهدفة لعام 2015 التعاون الإنمائي الفعال عبر التنسيق والشراكة. كما يكفل تركيز كل استراتيجيات الحد من الفقر التي تعتمدها الجهات الفاعلة على مجموعة متفق عليها من الأهداف المتكاملة وظروفها المواتية (للإطلاع على نقاش مستفيض حول هذا الأمر انظر الذيل ألف). وبفضل المؤتمر الدولي لتمويل

التنمية الذي عقد في مدينة مونتيبري المكسيكية في مارس/آذار عام 2002 فقد تجددت حيوية هذا التوافق حول شراكة عالمية للتنمية، وحول الأهداف الإنمائية للألفية والظروف الميسرة اللازمة مثل تدابير إصلاح السياسات والمؤسسات والمساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على تحمل الديون.

14 - والصندوق ملتزم التزاما تاما بالمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبأن يبلغ عن التقدم المحرز في هذا الميدان. ويهتم الصندوق بقضايا استئصال الفقر والجوع الشديدين، والتعليم الابتدائي العام، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال، والنهوض بصحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الايدز، والملاريا، والأمراض الأخرى، والاستدامة البيئية، باعتبارها أسبابا وعواقب متضافرة للفقر. (مرة أخرى، يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل بالاطلاع على الذيل ألف). وسيسهم الصندوق في ضمان ما يلي:

(أ) البعد الريفي والاستجابة لقضايا التمايز بين الجنسين في الأهداف الإنمائية للألفية؛
(ب) استئصال الفقر والجوع الشديدين؛
(جـ) تمكين النساء؛
(د) الاستدامة البيئية؛
(هـ) شراكة عالمية من أجل التنمية.

15 - وسيسهم الصندوق بشكل غير مباشر في بعض ما يتصل بالتعليم، والاصحاح، والصحة من أهداف، وأرقام مستهدفة، ومؤشرات غير مدرجة تحديدا في القائمة المذكورة أعلاه، وذلك من خلال علاقات الشراكة مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الايدز، وجهات أخرى تتسم اهدافها، وأرقامها المستهدفة، ومؤشراتها بأهمية مباشرة.

باء - أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق: المضامين التشغيلية

16 - قام الصندوق عام 2001 بوضع "الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006: *تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم* وذلك للاسترشاد به عند تنفيذ مهمته وإسهاما منه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حظي هذا الإطار بموافقة المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين عليه في ديسمبر/كانون الأول 2001 وفبراير/شباط 2002 على التوالي.

17 - ويحدد الإطار الاستراتيجي مهمة واحدة وثلاثة أهداف استراتيجية للصندوق على النحو التالي:

(أ) المهمة: تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

(ب) الأهداف:

(i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم.
(ii) تحسين تكافؤ فرص الحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات؛
(iii) تيسير الحصول على الخدمات المالية والأسواق.

18 - وفيما يتصل بهذه الأهداف فإن الصندوق سيعزز دوره التحفيزي سواء عن طريق عملياته الميدانية أو عن طريق الحوار حول السياسات أو مناصرة قضايا الفقراء.

جيم - التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 - 2002): البناء على الانجازات

19 - أرفقت بتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق والمعنون "شراكات لاستئصال الفقر الريفي: تقرير هيئة المشاورات الخاصة باستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق" وثيقة بعنوان "التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002)"، والتي تعتبر أداة إنمائية تنظيمية حاسمة. ويسترشد الصندوق بخطة العمل هذه في تنفيذ إطار السياسات للتجديد الخامس لموارد الصندوق. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة يجري تطبيق تدابير محددة لتطوير إطار مفاهيمي، ومنهجي، وإجرائي أساسي، بالاضافة إلى القدرة التنظيمية اللازمة لصقل دور الصندوق التحفيزي في ميدان الحد من الفقر الريفي، والنهوض بجودة برامجه الإنمائية الزراعية والريفية. ويرد المزيد من التفاصيل في الذيل باء.

دال - برنامج التغيير الاستراتيجي: تحديث الإجراءات، والعمليات، والنظم

20 - يرمي برنامج التغيير الاستراتيجي إلى تعزيز كفاءة وفعالية الصندوق في تنفيذ الإطار الاستراتيجي من خلال النهوض بقدراته المؤسسية اعتمادا على التطوير التنظيمي وعبر تحديث سياساته وعملياته ونظمه. ويستدعي ذلك تحديث سياسات إدارة الموارد البشرية، ونظام الإدارة المالية، وعملية التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد، وعمليات إدارة المعارف والابتكار؛ واستراتيجية الاتصالات، وقدرات استقطاب التأييد. كما أنه يتطلب تحديث تكنولوجيا المعلومات لمساندة كل ما تقدم بالاعتماد على نظام لمعلومات الإدارة ذي طابع استراتيجي أقوى. ويعرض الذيل باء الأهداف المحددة لبرنامج التغيير الاستراتيجي.

هاء - الاستراتيجيات الاقليمية

21 - في سياق اعداد *تقرير الفقر الريفي لعام 2001 والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006*، قامت الشعب الاقليمية بعمليات تقدير مفصلة لظاهرة الفقر الريفي، والتي شكلت أيضا أساسا للاستراتيجيات الاقليمية اللاحقة. وتصف الاستراتيجيات المذكورة السبل التي سيتبعها الصندوق في تنفيذ إطاره الاستراتيجي، ومهمته، وأهدافه على المستويات الإقليمية المخصوصة؛ كما أنها تمثل المستوى الأولي من جهود تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وتحدد الاستراتيجيات القضايا الرئيسية للفقر الريفي التي يواجهها الصندوق في الأقاليم المعنية، والفرص المتاحة للتصدي لها، والعوائق الماثلة، والخيارات الاستراتيجية التي سيلجأ إليها الصندوق في المدى المتوسط مع شركائه الاستراتيجيين. وتشكل الاستراتيجيات الإقليمية الأساس لإطار برامج الإقراض الإقليمية وللاستراتيجيات القطرية المخصوصة، والتي ستتطور بدورها بمرور الوقت على أساس الخبرات المكتسبة وأداء الاستراتيجيات القطرية. وقد خضعت الاستراتيجيات الإقليمية لدراسة معمقة خلال الموائد المستديرة التي عقدت أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2002، كما نوقشت في حلقات عمل إقليمية.

واو – الروابط

22 – تمثل الأهداف الإنمائية للألفية، والإطار الاستراتيجي للصندوق، وبرنامج التغيير الاستراتيجي، والاستراتيجيات الإقليمية، عناصرا متضافرة لإطار متكامل للصندوق خلال فترة التجديد السادس. وتكفل معا إطارا لأولويات الصندوق يستخدم في تحويل طاقته المؤسسية إلى تلاحم قوي لسياساته. وفي ضوء الأهداف الإنمائية للألفية تتحدد الأهداف الشاملة للحد من الفقر والظروف الميسرة لتحقيقها، ومتطلبات الشراكة العالمية. ويرسم الإطار الاستراتيجي الأهداف المخصوصة للصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي، ويرسي استراتيجية الصندوق للإسهام في بلوغ الأهداف الشاملة؛ ويطور برنامج التغيير الاستراتيجي السياسات والإجراءات والنظم اللازمة لتحديث الصندوق للاضطلاع بمهمته في ضوء الإطار الاستراتيجي. ويقوم الإطار والبرنامج معا بتطوير القدرات المؤسسية للصندوق للقيام بدور تحفيزي تشغيلي واسع في استئصال الفقر الريفي. كما توفر الاستراتيجيات الإقليمية إطارا متسقا لتطوير الاستراتيجيات القطرية المنسجمة مع الإطار الاستراتيجي. ويعرض الإطار الوارد أدناه هذه الروابط وتسلسلها المنطقي.

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

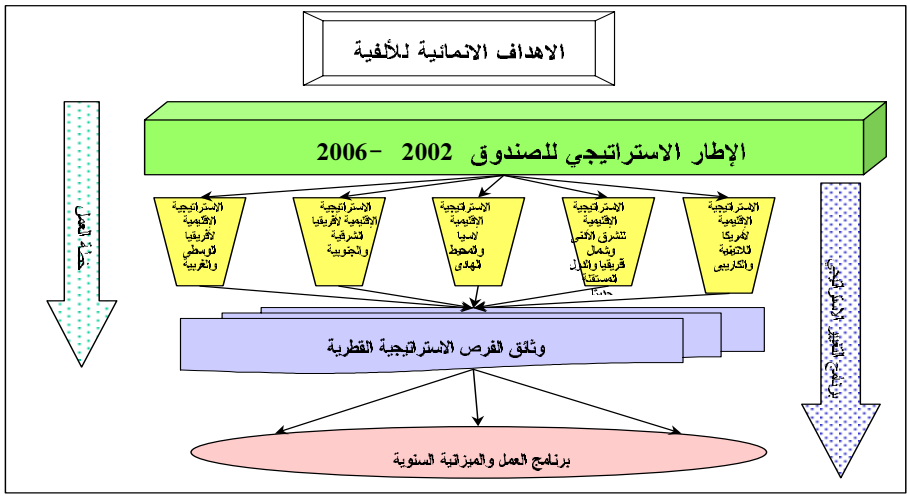

خامسا – تنفيذ الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية

23 – يوفر الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية المساندة الأساس لكل أنشطة الصندوق وعمليات تخصيص الموارد. وتستند العملية إلى أربعة عناصر رئيسية هي: برنامج عمل الصندوق؛ وإطار سياسات لوضع مخصصات محددة للبرامج القطرية؛ والتخطيط البرنامجي على المستوى القطري عبر وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لضمان الانتقائية والفعالية البرنامجية؛ وجهود الصندوق التحفيزية دعما لأولوياته البرنامجية.

ألف – برنامج عمل الصندوق

مستوى برنامج العمل

24 – يتسم الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الاقليمية المساندة بطابع توجيهي، ومن ثم فإنها لا تختص بمستوى دون آخر، أي أن بالمستطاع تنفيذها عبر برامج على مختلف الأصعدة. على أن هناك مستوى للعمليات يكون دونه أثر البرامج محدودا على الفقراء، كما يكون هذا الأثر مفرطا في محليته وخصوصيته بحيث يعرقل بشدة دور الصندوق التحفيزي. وحددت الجهات المعنية في الصندوق هذا المستوى وقت التجديد الخامس على أنه 450 مليون دولار أمريكي بأسعار عام 1996، أي نحو 520 مليون دولار بأسعار عام 2004. وسيتبع الصندوق خلال فترة التجديد السادس لموارده برنامج عمل مصمما بحيث يحدث أكبر تأثير على التقليل من الفقر من خلال برامج لزيادة الإنتاجية والنمو ورفع مستويات المعيشة. وسيعتمد هذا البرنامج على ما يتوافر لدى الصندوق من موارد، وعلى أساليب مالية سليمة تضمن أن يستطيع الصندوق مواصلة مساعدته لفقراء الريف لكي يتغلبوا على فقرهم.

25 – بلغت قيمة متوسط برنامج الإقراض السنوي للصندوق في السنوات الثلاث الماضية 415 مليون دولار أمريكي، وقد ساند ذلك متوسط تكلفة سنوية إجمالية للمشروعات/البرامج قدره 922 مليون دولار أمريكي مما يعني أن قيمة عامل اجتذاب التمويل تبلغ 122 في المائة. وبهذه الموارد دعم الصندوق 27 مشروعا/برنامجا في المتوسط سنويا، وهو ما عاد بالفائدة على نحو 10 ملايين مستفيد بصورة مباشرة في كل سنة. وأتاح ذلك للصندوق تغطية قرابة 60 بلدا مختلفا في فترة ثلاث سنوات بما مجموعه 82 مشروعا/برنامجا. ويعني ذلك أن الصندوق يغطي، في المتوسط، جزءا كبيرا من البلدان التي يعمل فيها كل ست سنوات. وباستخدام نفس نسب هياكل البرامج والحجم المتوسط الحالي للقروض البالغ نحو 15 مليون دولار أمريكي، فإن إعتماد برنامج إقراض سنوي قيمته 520 مليون دولار أمريكي سيقود إلى برنامج سنوي تبلغ تكاليفه الاستثمارية الإجمالية نحو 1.2 مليار دولار أمريكي. وسيكفل ذلك تمويل ما بين 30 إلى 34 مشروعا/برنامجا كل سنة، مما يعني فائدة مباشرة لقرابة 13 مليون مستفيد في العام. وستسمح زيادة وتيرة الإقراض للبلدان المقترضة بالتوسع في الحوار المتواصل ضمن علاقات الشراكة حول التحول في السياسات والنهوض بتنظيم تدابير اجتذاب التمويل.

26 – وخلف هذا العرض الاحصائي الموجز لمستوى البرنامج الإقراضي الشامل للصندوق وعدد من يغطيهم من الفقراء، هناك أمل في أن تقود مساهمات عملية تجديد موارد الصندوق، والتي تصل سنويا إلى 0.3% من المستويات الجارية للمساعدة الإنمائية الرسمية، إلى مساهمة الصندوق في الأنشطة الموجهة نحو خفض عدد الفقراء بصورة تتجاوز كثيرا نصيبه في المعونة الرسمية الإنمائية.

27 – وبغية ضمان كتلة حرجة من الأثر على السكان، والسياسات، والمؤسسات فقد تم التأكيد على أن مستوى برنامج العمل السنوي البالغ .... مليون دولار أمريكي (بأسعار عام .....) هو المستوى المستهدف لفترة التجديد السادس.

تركيز البرنامج

28 - سيركز برنامج عمل الصندوق خلال فترة التجديد السادس للموارد على مهمة تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم. وتمشيا مع توجيه الاستثمارات نحو الاداء واحداث الأثر المطلوب، فان هذه الاستثمارات ستوجه لمساعدة المنتجين الفقراء على زيادة قدرتهم الإنتاجية ومنتجاتهم من خلال ما يلي:

(أ) تطوير وتعزيز منظمات الفقراء لمجابهة القضايا التي يعتبرونها هم حاسمة؛

(ب) ضمان قدرات عادلة لفقراء الريف للحصول على الأراضي، والمياه، والغابات، وإلى النقانات الخاصة بأوضاعهم والتي تعزز من القدرة الإنتاجية الزراعية، مع استخدام نهج تراعي التمايز بين الجنسين؛

(جـ) تطوير مؤسسات مالية ريفية مستدامة ومستجيبة ضمن النظم الموجهة نحو الأسواق؛

(د) تطوير الصلات السوقية عبر تنويع قاعدة الإنتاج، وإدخال تحسينات على عمليات التجهيز، وتوفير الخدمات التسويقية الكفوءة، وتطوير البنى الأساسية للأسواق والنقل؛

(هـ) تيسير الحصول على المعارف بحيث يتمكن الفقراء من اغتنام الفرص والتغلب على العقبات؛

(و) توسيع التأثير الذي يمارسه الفقراء على السياسات والمؤسسات العامة (بما في ذلك القوانين واللوائح) ذات الأهمية لجهود الحد من الفقر الريفي؛

(ز) تعزيز القدرة التفاوضية لفقراء الريف في الأسواق؛

(ح) ضمان موقع محوري للمرأة في جهود التحويل المؤسسي، وذلك في مواقع التنظيم الحيوي والمشاركة الفعالة في المنظمات القاعدية والمبادرات المحلية للاعتماد على الذات.

29 - ما تزال مسائل مراعاة التمايز بين الجنسين، والمشاركة، والتركيز على زيادة القدرة الإنتاجية، في إطار نهج مستدام لموارد الرزق، من العناصر الثابتة في برنامج الصندوق. وعند وضع برنامج العمل فإن الصندوق سيهدف أيضا إلى الابتكار وإلى إدخال تحويلات مؤسسية مناصرة للفقراء، كما أن برامج الصندوق القطرية ستسعى إلى تحقيق أهداف قطاعية مخصوصة في ميدان السياسات، وهو ما يرد عرضه أدناه. وضمن هذه الأولويات فإن الصندوق سيعتمد وجهات تركيز برنامجية خاصة بكل إقليم على حدة وذلك بالاستناد إلى الاستراتيجيات الإقليمية الناشئة المعروضة فيما يلي.

30 - وبشكل عام فإن الصندوق سيغطي التنمية الريفية الأساسية واحتياجات الإحياء على المدى الطويل في الأقاليم المعرضة للمخاطر مثل أمريكا الوسطى، والمناطق البعلية والمرتفعات في آسيا، وأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وفي الحقيقة فإن الصندوق سيعنى بصورة واسعة بـ "فجوة" الاستثمارات وتطوير المعارف التي اتسعت بسبب خفض الجهات المانحة الأخرى لالتزاماتها إزاء قطاعات الإنتاج الزراعي والريفي. كما أنه سيوظف استثمارات كافية في البلدان التي حققت عائدات طيبة من المساعدة الإنمائية في مجال الحد من الفقر (موزامبيق وأوغندا مثلا).

31 - وعلى وجه التحديد فإن الصندوق سيرسخ التقدم المحرز في القطاعات والنهج التي برهنت على قدرتها على تحقيق أثر دائم فيما يتصل بالحد من الفقر (مثل التمويل الريفي، وإضفاء الطابع التجاري، والبرامج التي تراعى التمايز بين الجنسين). والعناية بصورة جدية في الوقت ذاته بالقضايا الهيكلية المهمة الأخرى، مثل الإصلاح الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، والتي يعتبر التنظيم المجتمعي لها، أساسا له قيمته.

32 - **أفريقيا** - سيوفر الصندوق متابعة مهمة لبرامج التمويل الريفي وإضفاء الطابع التجاري، بحيث يتم تجاوز نطاق المؤسسات المحلية لتمويل المشروعات الصغيرة واستحداث منظمات وصلات جامعة مع القطاع المصرفي التجاري في ظل تشريعات مواتية. وتتيح الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية فرصة مهمة للجهات الإنمائية لبناء علاقات شراكة إزاء مثل هذه التحديات الإنمائية. ويشارك الصندوق بنشاط في الجهود التحضيرية للشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية وفي الاجتماعات الإقليمية، وسيسعى لمواصلة انخراطه في علاقات الشراكة بطرق ملموسة عندما يتسنى له ذلك. وسوف تتضح معالم استثمارات الصندوق في أفريقيا، والتي تساند بوضوح المساهمة في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وسيدعم الصندوق الاستثمارات في إدارة الموارد الطبيعية في المناطق المعرضة لاخطار شديدة، وسيعالج قضية حيازة الأراضي، وهي القضية التي تؤرق الفقراء. وقد شهد إطار السياسات والمؤسسات في العديد من البلدان الأفريقية تحسنا. وهناك الآن فرصة لتنفيذ نهج جديدة وراسخة فيما يتصل بالنهوض بأوضاع أصحاب الحيازات الصغيرة. وما لم تحصل الحكومات على المساعدة في تنفيذ تلك النهج، فإن هذه الفرصة قد تتبدد. وتتجه الحكومات أكثر فأكثر نحو الصندوق طلبا للمساعدة في تحويل السياسات إلى حقائق. وسيضطلع الصندوق بتمويل البرامج لإرساء الإطار المؤسسي للتغييرعلى كل المستويات. كما أن الصندوق سينخرط في برامج شراكة تهتم بمسألة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الإيدز كقضية من قضايا الفقر الريفي التي تؤثر بشدة على الطاقات الإنتاجية للفقراء. وفي أفريقيا الغربية على وجه الخصوص، فإن الصندوق سيسعى إلى استئناف تقديم القروض إلى البلدان التي لم تحصل عليها منذ أمد بعيد، ولا سيما البلدان الخارجة من مرحلة النزاعات.

33 - **أمريكا اللاتينية والكاريبي** - تفاقمت التحديات المتصلة بالحد من الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بفعل ثلاث كوارث هي: ظاهرة *النينيو*، وإعصار ميتش، وآثار الأزمات المالية. ومن الواضح أن احتياجات الموارد في الإقليم تفوق بكثير ما هو متاح منها بالنظر إلى الآثار طويلة الأجل للكوارث الطبيعية، وهي تراجع التقدم الاقتصادي في العديد من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الانديز، وخراب البنى الأساسية الزراعية، وتدمير المحاصيل. وسيسعى الصندوق إلى التعامل مع الآثار طويلة الأجل لتلك الكوارث. ويتمتع الصندوق بموقع طيب للتأثير على السياسات والبرامج القطرية والإقليمية لمكافحة الفقر؛ كما أنه سيكون في موضع يتيح له المساعدة على معالجة المشكلات المهملة لمجموعات السكان الأصليين. وسيتيح توافر برنامج فعال للصندوق إرساء علاقات شراكة متينة مع الجهات المانحة الدولية الأخرى بالاستناد إلى استراتيجية أنشطة متوسطة الأجل في كل بلد، ومع الإدراك بأن المؤسسات الدولية المالية الأخرى أقل اهتماما بالتنمية الريفية.

34 - **آسيا والمحيط الهادي** - على الرغم من النمو الاقتصادي الباهر الذي شهدته السنوات العشرون الماضية فإن إقليم آسيا والمحيط الهادي ما يزال يضم بين جنباته الغالبية الساحقة من الفقراء في العالم. وبالاضافة إلى ذلك فإن الوضع القائم طافح بالتحديات بأي مقياس من مقاييس عمق الفقر (المؤشرات الاجتماعية والصحية).

35 - ومن أهم الدروس المستخلصة من الأزمات السابقة أن هناك حاجة إلى التركيز على الزراعة لتوليد الدخول في المناطق الداخلية حيث تعتبر الزراعة البعلية بالغة الأهمية للبقاء، علما بأن مساحة الأراضي الزراعية البعلية في البلدان النامية في آسيا تصل إلى نحو 266 مليون هكتار. وثمة فرص جديدة اليوم للنهوض بنظم إدارة الموارد المجتمعية في المناطق الجبلية، حيث يضطلع قاطنوها كما هو معروف بدور الحماة الفعالين للتنوع البيولوجي. وفي هذه المناطق ترتفع عادة نسب تركز فقراء الريف. وسيساند الصندوق جهود الحد من الفقر، التي تتسم بأهمية حاسمة للاستقرار الاجتماعي للبلدان الآسيوية، حماية للموارد الطبيعية في تلك البلدان وحماية للبيئة في العالم بأسره.

36 - **الشرق الأدنى وشمال أفريقيا** – تعتبر المياه اللازمة للاستهلاك البشري والحيواني عاملا حاسما في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتعاني التربة في النظم الايكولوجية الهشة للأراضي الجافة المعرضة لضغط متواصل من الاستنزاف والتدهور. وقد اكتسب الصندوق خبرة واسعة في مثل هذه المناطق الحدية. وسيعني توفير المزيد من الموارد تعزيز احتمالات مساعدة الفقراء في هذه المناطق على التصدي للعوائق البيئة القاسية فيها. وسيسعى الصندوق إلى تحقيق أهدافه الجارية المتمثلة في نشر التقنيات المحسنة للإدارة التشاركية للموارد، وإرساء الاعتماد الذاتي في صفوف المجتمعات المحلية الفقيرة، وتقليل الاعتماد على الدولة، والحد من الهجرة.

37 - وفي المناطق الريفية من **أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا** فإن السكان قد بلغوا حافة التفكك الاجتماعي والنزاع المسلح. وبمقدور برامج الصندوق أن تسهم في دعم الحلول السلمية والمستدامة لما يواجهه الريفيون من مصاعب اقتصادية. وسيساند الصندوق نظم الإنتاج الصغيرة القائمة على الانتقال السلس من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وسيشمل ذلك دعم الجيل الثاني من الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما فيما يتصل بالهيئات المستدامة للتمويل الريفي.

هيكل برنامج الإقراض بحسب الشروط والأوضاع وبحسب الأقاليم

38 - يحق للبلدان التي تصل فيها حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى 805 دولارات أمريكية أو أقل (بأسعار عام 1992) الحصول على قروض ميسرة للغاية. أما البلدان التي تبلغ فيها هذه الحصة بين 806 و305 1 دولارات أمريكية فيمكن لها الحصول على قروض بشروط متوسطة، بينما يحق للبلدان التي تزيد فيها الحصة المذكورة على 306 1 دولارات أمريكية الحصول على قروض عادية. وفي صفوف البلدان المقترضة من الصندوق هناك نحو 14 بلدا في فئة الشروط المتوسطة و30 بلدا في فئة القروض العادية. وتتركز هذه البلدان أساسا في أمريكا اللاتينية، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ كما ينتمي بعضها إلى آسيا، في حين أن هناك قلة قليلة منها فحسب في أفريقيا. ويحدد إطار سياسات تخصيص الموارد في الصندوق نسبة الثلثين من برنامجه الإقراضي للمقترضين ذوي القروض التيسيرية للغاية، مما يترك قرابة ثلث واحد للمقترضين من فئتي القروض المتوسطة والعادية.

39 - وفي عام 1999، وبناء على توصية اللجنة المخصصة المعنية بالتوزيع الإقليمي للموارد، وافق المجلس التنفيذي على التخصيص التالي لموارد البرنامج الإقراضي للصندوق بحسب الأقاليم الجغرافيـــة: 39.4% لأفريقيا، و28.5% لآسيا والمحيط الهادي، و17.0% لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و7.1% للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و8% لأوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا.

40 - واصل الصندوق أثناء فترة التجديد الخامس تخصيص نسبة لا تقل عن 67% من قروضه للبلدان المقترضة بشروط وأوضاع تيسيرية للغاية. وفي الماضي، استأثرت أفريقيا بنسبة 52% من إجمالي القروض التي تقدم بشروط تيسيرية للغاية. وعلى الصندوق أن يواصل في فترة التجديد السادس تقديم نسبة مماثلة من القروض بشروط تيسيرية للغاية في إطار نظام التخصيص على أساس الاداء.

باء – ربط تخصيص الموارد بالأداء

41 - فـــي ســـعي الصـــندوق لتحقيق هدفه الرامي إلى تعظيم تأثير موارده على الفقر الريفي، سيواصل الصندوق الأســـلوب الذي يتبعه من تركيز الموارد على أفضل الفرص المتاحة للحد من الفقر الريفي بصورة سريعة ومستدامة،

عن طريق تحديد وتنفيذ مخصصات واضحة وشفافة تقوم على الأداء. وتمشيا مع النظم الموجودة بالفعل في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، فإن هدف النظام ينبغي أن يكون ضمان حصول البلدان التي وضعت – أو تضع – إطارات قطرية وقطاعية ومحلية للحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، على مخصصات مسبقة من موارد الصندوق تتناسب مع قدرتها البادية على استخدام هذه الموارد بصورة فعالة. كما ينبغي أن يضمن هذا النظام حصول البلدان التي كانت أقل توفيقا في وضع مثل هذه الأطر، دعما ذات مستوى وطبيعة مناسبة لتمكينها من مواجهة هذا التحدي.

42 – ينبغي أن يستفيد نظام التخصيص على أساس الأداء في الصندوق من خبرة منظمات التمويل الدولية الأخرى والنهج العام الذي تتبعه (لا سيما مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومؤسسة التمويل الدولية) في وضعها لنظم التخصيص القائمة على الأداء، وإن كان يتعين على الصندوق أيضا أن يعكس بوضوح خصوصية مهمته، وآليات المساعدات الذي يقدمها، والهيكل المالي والإداري فيه. وبشكل خاص، فلا بد من تقدير الأداء القطري في نظام التخصيص على أساس الأداء في الصندوق أن يشتمل على ثلاثة قياسات: الأداء العام، والأداء القطاعي، وأداء الحافظة. ونظرا لأن الصندوق يعمل بمفرده في القطاع الريفي، فلا بد من إعطاء الأداء القطاعي وزنا خاصا، كما أن قياسات وتقديرات الأرقام الدليلية القطاعية ينبغي أن تعكس عمل الصندوق في قضايا التمايز بين الجنسين، والتمكين الفعال للفقراء، وحسن الإدارة في المناطق الريفية، والتهميش الاجتماعي. وينبغي إعطاء المخصصات من الموارد بالجمع بين الأداء وتقدير الاحتياجات، ضمانا بأن يأتي عمل الصندوق مع أشد سكان الريف فقرا ومع أشد البلدان فقرا بالصورة المناسبة.

43 – لا بد أن تدخل الدول الأعضاء في الصندوق في عملية وضع وتنفيذ هذا النظام، سواء في صياغته الأولى أو في عمليات التقدير القطري بالذات (التي ينبغي أن تنطوي على حوار بين الصندوق والأعضاء المعنيين). والهدف هنا هو التوصل إلى نظام شفاف تماما يوافق عليه أعضاء الصندوق.

44 – سوف توضع التفاصيل الوظيفية لهذا النظام بالتشاور مع الأعضاء. وسيتم تشكيل فريق غير رسمي برئاسة نائب رئيس الصندوق ويضم ثلاثة مرشحين من كل قائمة يرشحهم منسقو القوائم، لدراسة تطوير هذا الاقتراح وسوف يقدم الصندوق – بالتشاور مع الفريق – اقتراحات أكثر تفصيلا إلى الحلقة التدارسية التي ستعقد مع دورة مجلس المحافظين التي ستعقد في شهر فبراير/شباط 2003 بمناسبة مرور 25 عاما على إنشاء الصندوق. وعلى أساس المناقشات التي ستدور في الحلقة التدارس والمدخلات التي ستأتي من هذا الفريق، سيقوم الصندوق بإعداد اقتراح معدل وموسع لعرضه على حلقة التدارس غير الرسمية للمجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان 2003. وفي أعقاب حلقة التدارس هذه، ومرة أخرى بالتشاور مع الفريق غير الرسمي، سيواصل الصندوق مراجعة اقتراحاته والتوسع فيها، ثم طرحها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته التاسعة والسبعين التي ستعقد في شهر سبتمبر/أيلول 2003. وخلال السنة الانتقالية التالية، ستجرى تقديرات قطرية بطريقة تسمح بالإدراج الكامل لنظام التخصيص على أساس الأداء في برنامج العمل الذي سيناقشه المجلس التنفيذي في عام 2004.

جيم – ضمان الانتقائية والفعالية: العمل على المستوى القطري

45 – إن تخطيط وتنفيذ البرامج القطرية، هو العملية الأساسية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، والاستراتيجيات الإقليمية، وإطار البرنامج الإقراضي. وهو تحديدا العملية التي ينسق فيها الصندوق بين دوره كمؤسسة عالمية (تتمتع فيها جميع الدول النامية الأعضاء بحق الاقتراض من حيث المبدأ)، وبين الحاجة إلى التركيز الاستراتيجي والانتقائية

بغية تعزيز الفعالية. وفي نهاية المطاف فإنها العملية الحاسمة التي يطبق عبرها الصندوق إطاره لربط مخصصات الموارد بالأداء، ولتعزيز فعالية المعونة.

وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية

46 - تتمثل الأداة الرئيسية لتخطيط البرامج القطرية بوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، ويوفر الذيل جيم المزيد من المعلومات التفصيلية لهذه الأداة.

47 - وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هي الوثيقة التي تخص قطرا معينا، والتي يعدها الصندوق بالتعاون الوثيق مع البلد المعني، لأن شعور ذلك البلد بملكيته لها يعتبر عاملا حيويا. وهذه الوثيقة طليعية النظرة فهي توفر إطارا تخطيطيا متوسط الأجل يغطي كل عمليات الصندوق في البلد (المشروعات الجارية، والمشروعات والبرامج الجديدة، وحوار السياسات، ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتسوية المتأخرات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنح المساعدة التقنية، وحلقات العمل، والدراسات، وغير ذلك). كما أن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تشكل الإطار لتخطيط وهيكلة المزيج الاستراتيجي لعمليات الصندوق في بلد ما، أي تسلسل وتوازن الابتكارات، وعمليات التكرار، ومشروعات توسيع النطاق، والنهج البرامجية طويلة الأجل (انظر أدناه). وبغية تحقيق هذه الأهداف فإن من الواجب أن تقوم وثيقة الفرص الاستراتيجية بما يلي على وجه التحديد: وصف نهج الاستثمار المستصوب/الأداة المستصوبة للاستثمار في البلد المعني على أساس الأداء والدروس المستخلصة؛ وإعداد برنامج لحوار السياسات والمؤسسات؛ وتصميم استراتيجية لزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية والريفية واستدامتها؛ وتحديد مشاركة الصندوق في عملية إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وتعيين دور الصندوق في أنشطة الإحياء في أعقاب الأزمات حيثما كان ذلك مناسبا؛ وتحديد الفرص لتطوير علاقات الشراكة والنهج الذي ينبغي أن يتبعه الصندوق ليكون فعالا على المستوى القطري.

48 - وتشكل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا الأساس لربط الاستراتيجيات الإقليمية بتصورات البرامج القطرية المخصوصة على أساس معايير تشير إلى مستوى احتمالات استخدام الموارد الموفرة بطريقة فعالة. وفي هذا السياق فإن الوثائق المذكورة تصف أيضا العمليات وأوجه الدعم اللازمة للوصول إلى مستوى الأداء المطلوب حيثما يقتضي الأمر ذلك. وتتولى وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية تقدير السياسات القطرية والإطار المؤسسي للحد من الفقر الريفي بصورة فعالة، وتحدد جدول الأعمال للتحولات المؤسسية التي ينبغي أن تنفذ بالترافق مع استحداث البرامج لضمان الفعالية طويلة الأجل لدعم الصندوق فيما يتصل بالحد من الفقر الريفي.

49 - تشكل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية أداة مناسبة لتخصيص موارد الصندوق الشحيحة على نحو استراتيجي، ولضمان انتقائية البرامج، ولتطبيق إطار سياساته لربط مخصصات الموارد بالأداء بغية ضمان الفعالية. وبالنسبة لفترة التجديد السادس، من الواجب أن يؤخذ في الحسبان الاستنتاجات التي توصل لها استعراض المجلس التنفيذي (في نهاية عام 2002) للتجربة الرائدة لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية.

النهج البرنامجي

50 - برهن "المشروع"، باعتباره المبدأ المنظم للاستثمارات في ميدان الاستئصال المستدام للفقر على مزاياه، ولا سيما حيثما تدعو الحاجة إلى اختبار استراتيجيات أو نهج جديدة، وحيث تتطلب بيئة السياسات والمؤسسات المزيد من

التطوير دعما لجهود الحد من الفقر الريفي. وفي غالب الأحيان فإن المشروعات تكون خاصة بمواقع بعينها، ومنفذة على يد فرق حسنة التنظيم لإدارة المشروعات، مع عمليات تخطيطية وأهداف جلية ينبغي تحقيقها خلال فترة قصيرة نسبيا (6 إلى 8 سنوات) عبر مجموعة من الأنشطة التي سبق تقديرها. وقد وسع البرنامج نطاق "استثمارات المشروعات" من خلال تطبيق مستوى أعلى من المرونة والمشاركة في وضع المشروعات؛ وبالتأكيد على مزايا البرامج حسنة التخطيط في تطوير الحافظة القطرية عبر المزيج الاستراتيجي للعمليات القطرية، حيث تتألف الحوافظ القطرية من تسلسل وتوازن من المشروعات الرائدة المبتكرة، ومشروعات التكرار، ومشروعات توسيع النطاق.

51 – اعتمد الصندوق مؤخرا الآلية الإقراضية المرنة[2]، وهي أداة اقراض جديدة للمساعدة في تلبية الحاجة إلى نهج ذي طابع برنامجي أقوى. وتخضع التجربة الرائدة في هذا الميدان للاستعراض حاليا. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في دورته السادسة والسبعين على أن تقتصر القروض من الآلية الإقراضية المرنة على القروض الموجودة بالفعل في ذخيرة المشروعات، إلى أن تكتمل عملية تقييم الآلية في 2004، على ان يحدد المجلس التنفيذي بعد ذلك مستوى الآلية.

52 – حقق عدد من البلدان مؤخرا تقدما ملموسا في خلق بيئة فعلية من السياسات والمؤسسات، واستحداث استراتيجيات فعالة للحد من الفقر الريفي (مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر). وستتعزز فعالية المعونة كثيرا إذا حشدت كل المساعدات الإنمائية الخارجية حول مثل هذه الاستراتيجيات. وسيكفل ذلك ترشيد الطلب على الموارد المالية والبشرية المحلية الشحيحة، وتنسيق نهج الجهات المانحة، وتعزيز الاحساس بالملكية القطرية، وتيسير علاقات الشراكة، كما أنه سيسفر عن تعزيز كفاءة البرامج وأثرها المستدام على الفقر الريفي وعلى إطار السياسات.

53 – وسوف يخصص الصندوق المزيد من موارده إلى البلدان التي تثبت انها سجلت اداءا طيبا. كما ان الصندوق سينضم إلى علاقات الشراكة الوطنية ويسهم في عمليات استحداث الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر الريفي وتصميم وتنفيذ البرامج القطرية في هذا السياق، عبر عملية وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية.

التحول المؤسسي نحو الحد من الفقر الريفي بصورة فعالة

54 – شهد العقد الماضي تقدما واسعا في ميدان تحول السياسات والمؤسسات نحو الحد من الفقر الريفي بصورة فعالة في مختلف انحاء العالم النامي. وغدت الأسواق المحلية للمدخلات والمخرجات أكثر تحررا في العديد من البلدان، كما تم إعتماد إطار للحد من التدخلات في التجارة الدولية، وانكمشت برامج الائتمان المعانة التي كانت المجموعات الأقل فقرا تستأثر بمنافعها في العادة، وتحسن نشاط أسواق الأراضي. وبدأ ذلك في خلق إطار محفز وبيئة ميسرة للإنتاج أمام فقراء الريف. ورغم ما أنجز من تقدم فإن مهام اصلاحات السياسات لم تنجز بعد. وعلى هذا فإن مواصلة إصلاح السياسات والمؤسسات لخلق بيئة سياسات مواتية تلبي احتياجات الفقراء، على نحو ما دعا إليه توافق منتيري، تشكل أحد التوجهات الرئيسية للإطار الاستراتيجي. وثمة حاجة إلى إنجاز مهام إصلاح السياسات التقليدية، وكذلك التصدي، وبطريقة تراعي التمايز بين الجنسين، إلى القضايا الجديدة لسياسات الحد من الفقر الريفي، علما بأن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية تمثل فرصة هامة للشروع في هذه العملية في البلدان المعنية. ويعرض الذيل دال بصورة مفصلة المجالات التي تحتاج إلى إهتمام مخصوص.

[2] هي برامج أطول أمدا تنقسم في الغالب الأعم إلى ثلاث مراحل، مع توفير مستويات عالية من المرونة واعتماد الانتقال إلى المراحل التالية على نتائج كل مرحلة، والقيام بجهود أكبر للرصد والتقييم، ودعم ذلك بمستويات أعلى من الموارد، مع اعتبار جودة بيئة السياسات، ولا سيما تطبيق اللامركزية، شرطا مسبقا.

55 – على أن مهام إصلاح السياسات والمؤسسات معقدة وقد يكون التقدم فيها بطيئا. وثمة نزوع إلى الافراط في تقدير القدرة على إنجاز الإصلاحات. وتشمل العناصر الأساسية اللازمة لنجاح الانتقائية في تحديد الأهداف الرئيسية لتحولات السياسات، وتسلسلها الصائب، إلى جانب علاقات الشراكة مع المزيد من المنظمات المعنية بالسياسات. كما أن الاحساس بالملكية القطرية في تحديد وتخطيط عمليات تنفيذ مهام التغيير المؤسسي يعتبر عنصرا حاسما.

56 – وخلال فترة التجديد السادس سيستخدم الصندوق عملية وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية في الدفاع عن برنامج لتحويل السياسات والمؤسسات نحو الحد من الفقر الريفي بصورة فعالة، بمشاركة المنظمات الأخرى، مع ضمان ملكية البلد المعني للمهام، وإيلاء الاهتمام اللائق لتسلسل تلك المهام.

تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية والاستدامة

57 – تدل الخبرة الإنمائية على أن القطاع الزراعي هو القوة الدافعة للنمو في البلدان الفقيرة، وأن التعجيل بوتيرة الحد من الفقر الريفي يعتمد بحد ذاته على التدابير المباشرة لزيادة القدرة الإنتاجية في القطاع المذكور، مع صلاته اللاحقة والسابقة مع المؤسسات الريفية التي توفر البضائع والخدمات لقطاع الزراعة. وتتألف الركائز الأساسية للتنمية الزراعية المنصبة على القدرة الإنتاجية في سياق استراتيجية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من عدة عوامل متضافرة (يرد وصفها في الذيل هاء). ومن الضروري أن تحدد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية هذه العناصر وتطورها لتضحى استراتيجية للبلدان المعني مع الصندوق وشركائه.

58 – واستنادا إلى ما لدى الصندوق من خبرة في ميدان الحد من الفقر الريفي فإنه سيقوم خلال فترة التجديد السادس بمساندة تعزيز القدرة الإنتاجية والاستدامة في قطاع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة (ولا سيما المزارعات)، وذلك عبر تسخير القوى المحركة للتنمية الزراعية، وتوظيف الاستثمارات لزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية، وإدراج معايير السلامة الاقتصادية والقدرة الإنتاجية في مخططات برامجه. وتعتبر وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية العملية الأساسية التي يستخدمها الصندوق في بلوغ هذا الهدف.

العمل ضمن إطار وثائق استراتيجية الحد من الفقر (في البلدان المشمولة وغير المشمولة بمبادرة الديون)

59 – يشارك الصندوق مشاركة كاملة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتكلفة اسمية إجمالية متوقعة قدرها 440 مليون دولار أمريكي، منها 107 ملايين دولار أمريكي قد تستحق في فترة التجديد السادس التي تعتبر فترة الذروة بالنسبة للمبادرة. ومن المنتظر أن تزود المبادرة 37 بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض باستراتيجية مستدامة للتخلص من أعباء ديونها الباهظة. وحتى الآن فقد استوفى 24 بلدا شروط الحصول على معونة التخفيف من الديون أما الكثير من البلدان المتبقية فتعاني من النزاعات و/أو من متأخرات ديون ثقيلة، مما قد يعرقل استيفاءها للشروط اللازمة للاستفادة من المبادرة. ومن بين معايير الأهلية للاستفادة من مبادرة الديون وضع وتنفيذ استراتيجية فعالة للحد من الفقر يمتلكها البلد المعني. وقد اعتمد صندوق النقد الدولي لاحقا هذا النهج باعتباره من معايير الأهلية اللازمة للاستفادة من مرفق النمو والحد من الفقر فيه. ونتيجة لذلك فقد أنجز ما بين 60 إلى 70 بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض وثائق لاستراتيجية الحد من الفقر أو أنها في طريقها إلى ذلك.

60 – ويشكل ذلك فرصة لضمان أن تكون جهود الحد من الفقر الريفي وظروف تيسيرها جزءا أصيلا من الاستراتيجية القطرية ذاتها للحد من الفقر. وسترمي مشاركة الصندوق في عمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر إلى

ضمان اتخاذ عدد من التدابير لمساندة الإنتاج الريفي والحد من الفقر (يحدد الذيل واو هذه التدابير) ولا سيما التنويع الزراعي، كجزء من الاستراتيجية الرامية إلى توسيع وتنويع القاعدة الضيقة للإنتاج والتسويق في البلدان المشمولة بمبادرة الديون، والمعتمدة بشدة على بضعة سلع رئيسية، مما يجعلها ضعيفة بشكل خاص إزاء الهزات الخارجية وصدمات نسب التبادل التجاري.

61 - كما أن مشاركة الصندوق في عمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر (التخطيط والتنفيذ) ستسفر أيضا عن تضافر بين هذه الوثائق ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي يعدها، وكذلك في دمج عمليات الصندوق في برامج أوسع للحد من الفقر. ويمكن لمشاركة الصندوق هذه أن تتخذ عدة أشكال هي: مساندة العمليات التشاركية في تخطيط وتحديث وثائق استراتيجية الحد من الفقر؛ وتوفير المساعدة في التنفيذ الفعلي لتلك الوثائق ورصدها التشاركي؛ وتحديد وتنفيذ المهام الإنمائية الزراعية؛ ومساعدة الفقراء على تحديد احتياجاتهم في مجال السياسات والتنظيم وتلبيتها؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر. ومن بين الاهتمامات الرئيسية إقامة علاقات شراكة مع الحكومات (على المستويين المركزي والمحلي) والجهات الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية الريفية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية. وتتيح عملية وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق التأثير على وثائق استراتيجية الحد من الفقر، كما أنها تمكنه من أن يحدد بصورة محسوسة دوره المخصوص في الإطار العريض لجهود الحد من الفقر الذي توفره وثائق استراتيجية الحد من الفقر. وهذا هو السبب في أن الصندوق بحاجة إلى اصدار وثائق للفرص الاستراتيجية القطرية حتى عن البلدان التي لا تمتلك وثائق لاستراتيجية الحد من الفقر أو استراتيجيات أخرى للحد من الفقر ونهج قطاعية.

62 - وخلال فترة التجديد السادس فإن الصندوق سيشارك في عمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر، وسيعطى الأولوية لتلك البلدان التي ترتفع فيها احتمالات القيام بتدابير فعالة للحد من الفقر، وحيث تبدو إمكانية إقامة علاقات شراكة مع المنظمات الأخرى في سياق وثائق استراتيجية الحد من الفقر واعدة. ويتعين كذلك ضمان الصلة بين وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية ووثائق استراتيجية الحد من الفقر.

دور الصندوق في جهود الاحياء في أعقاب الأزمات

63 - تفشت الأزمات (الكوارث الطبيعية، النزاعات الأهلية، الأزمات المالية وغيرها) وما ينجم عنها من حالات طوارئ في البلدان النامية، وتزايدات من حيث الوتيرة والشدة. ومهما تكن الأسباب فإن فقراء الريف هم الذين يعانون أشد المعاناة في أوقات الأزمات نتيجة ضعفهم البالغ. كما أن الأزمات تعرقل بشكل كبير أيضا الإنتاج الزراعي والغذائي. ومن بين التحديات الرئيسية الماثلة أمام أنشطة المساعدة في مرحلة ما بعد الأزمات تنسيق احتياجات الإغاثة الطارئة مع العودة إلى أنشطة التنمية المستدامة.

64 - ويفضل الصندوق استخدام وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية كأداة لتخطيط عمليات تنفيذ إطار الصندوق لتجسير الثغرة القائمة بين جهود الاحياء في أعقاب الأزمات والتنمية طويلة الأجل (سبتمبر/أيلول عام 1998) في البلدان التي يكون ذلك فيها مناسبا. ويوفر الذيل هاء العناصر اللازمة لهذا الإطار.

65 – وأثناء فترة التجديد السادس قد يشارك الصندوق بصورة انتقائية في أنشطة الإحياء في أعقاب الأزمات، وذلك بالاعتماد على موارد القروض أساسا، غير أنه قد يقوم بذلك بالاستناد إلى موارد المنح على نطاق محدود وباستعمال الأموال التكميلية المعبأة خصيصا لهذا الغرض.

دال – الدور التحفيزي

66 – يندرج الأثر في عداد الشواغل الرئيسية للصندوق. وفي إطار برامجه الاستثمارية فإن ذلك يتحول إلى تركيز على الأثر المستدام على فقراء الريف الذي يمكنهم من التغلب على فقرهم. غير أن الأثر على المستفيدين مباشرة من برامج الإقراض في الصندوق ليس كافيا على الرغم من أهميته الحاسمة. إذ أن على الصندوق أن يوسع دوره التحفيزي خارج نطاق تمويله البرامجي ذاته، بحيث يؤثر على ما تقدمه الجهات الأخرى من تمويل، وأن يمتد به ليشمل الأثر على بيئة السياسات والمؤسسات في البلدان، وكذلك الأثر على مهام السياسات العالمية المتصلة بالحد من الفقر. وتحقيقا لذلك فإن الصندوق يحتاج إلى القيام بما يلي: النهوض بالقدرة على الابتكار واستخدامها، وضمان الملكية القطرية، والعناية بأمر الحضور الميداني، والقدرات القطرية، والعمل بالشراكة مع الجهات الأخرى، والسعي لتوفير التمويل المشترك والتمويل التكميلي، والانخراط في انشطة استقطاب التأييد للسياسات العالمية المناصرة للفقراء، وتجسيد طابعه الخاص في كل هذه السياقات.

التركيز على الابتكار

67 – كما أوضحنا سابقا، ورغم التحديات، فقد نجح الصندوق في ترويج عدد من النهج المبتكرة التي تم تكرارها وتوسيع نطاقها في بعض الحالات. فنهج الابتكار التي يروج لها الصندوق وتلقى النجاح هي تلك النهج المستندة إلى عملية ابتكار منظمة وواعية وذات مراحل تسلسلية، والتي تستفيد من المعارف التقليدية للفقراء في سياقات مخصوصة، ومن ثقافتهم، وأعرافهم الاجتماعية، وتراعي ما يعترضهم من عوائق في ميدان الموارد، وتتسم برخص التكاليف بالنسبة للفقراء وبالقدرة على تحقيق نتائج سريعة نسبيا.

68 – وللصندوق دور محتمل أقوى في ترويج الابتكارات القابلة للتكرار فيما يتصل بالحد من الفقر الريفي. وقد خلصت عمليات التقييم إلى أن دور الصندوق الابتكاري الرئيسي يجب أن يعتبر دور "الميسر" في التماس، وتحديد، وترويج النهج الابتكارية في التعاون مع شركائه. وبهذه الصيغة فإن على الصندوق أن يواصل مع شركائه ، وبطريقة أكثر تفاعلية، تيسير ترويج ونشر الابتكارات المتصلة بالحد من الفقر الريفي التي يتم تحديدها من مصادر مختلفة، بما في ذلك الفقراء أنفسهم، والتمكين من تكرارها عبر توسيع نطاقها على يد شركاء أكبر، وفي مشروعات الصندوق الأخرى. وبمقدور الصندوق، بل ومن واجبه، أن يساند الاختبارات الجزئية للنهج الابتكارية لتحسين الأداء والتثبت من النتائج عبر برنامجه لمنح المساعدة التقنية.

الحضور الميداني والقدرات القطرية

69 – سيواصل الصندوق تحليل رسالة النهوض بالحضور الميداني، موليا اهتماما بالأهداف وإمكانيات النجاح والتكاليف المتوقعة للخيارات المختلفة. وسوف تقوم الأمانة – بالتشاور مع منسقي القوائم – بوضع مشروع اقتراح بهذه العملية وتقديمه إلى الدورة السابعة والسبعين للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2002. وسوف تشمل هذه الوثيقة تجميعا لأهم القضايا التي أثارتها هيئة المشاورات، وعلى الأخص ما يتعلق منها بما يلي: (i) هدف الصندوق

وأغراضه من الحضور الميداني؛ (ii) الاحتياجات التي ينبغي أن يلبيها؛ (iii) مجال الخيارات التي ينبغي دراستها؛ (iv) المعايير التي ينبغي تطبيقها في انتقاء الخيارات بالنسبة للظروف الخاصة. كما ستقترح الوثيقة خطة زمنية لتنفيذ أعمال المتابعة المقترحة، بما في ذلك: (i) تحديد احتياجات كل قطر؛ (ii) المبادرات للنهوض باستخدام الأدوات التقليدية؛ (iii) اختبار الآليات الجديدة والمبتكرة لتعزيز تنفيذ المشروع والحوار حول السياسات؛ (iv) تأثير الخيارات المختلفة على الميزانية.

70 - وعند تقدير الصندوق للخيارات، سوف يدرس عددا من المعايير الرئيسية، مع مراعاة أنه لن يكون هناك نهج أساسي واحد نظرا للاختلافات الموجودة بين البلدان والأقاليم. وسوف يتم تقييم الخيارات في علاقاتها بالاحتياجات المحددة وبأهم الأغراض التي ينبغي أن تخدمها. ففي الماضي كانت الحاجة إلى دعم تنفيذ المشروعات بصورة أفضل، وبالتالي تعزيز تأثير الصندوق في الميدان هي أهم أسباب حضور الصندوق (بالوكالة) في بلدان مختارة. ولهذا الغرض، كانت بعثات موظفي الصندوق قصيرة الأجل والخبراء الاستشاريين الدوليين والمؤسسات المتعاونة، تستكمل بموارد محلية، مثل الخبراء الاستشاريين المحليين، والمكاتب المشتركة للمشروعات، ومجموعات الموارد المحلية. وقد أدت هذه المبادرات إلى نتائج طيبة في تنفيذ المشروعات وإدارتها. ومع ذلك، فقد كانت أقل نجاحا في تعزيز الدور التحفيزي للصندوق من خلال الحوار حول السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعارف. ولذا سيسعى الصندوق إلى تعزيز الآليات القائمة، وتحديد آليات جديدة ومبتكرة لهذه المهام. فسوف يقوم بصورة خاصة بدعم القدرات القطرية لتمكين فقراء الريف من الإسهام بأنفسهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي لها تأثيرها على مصالحهم وذلك من خلال المؤسسات الخاصة بهم.

71 - سيعطي الصندوق أولوية إلى الإجراءات التي تسمح بأقصى قدر من الاعتماد على الموارد القطرية. فسوف يستفيد من تجربته في تنفيذ العديد من الأدوات الحالية، كما سيبحث عن نماذج ابتكارية تضمن الملكية القطرية وتعزز القدرات المحلية. ولن يعمل الصندوق من فراغ سواء من الناحية الفكرية أو التنظيمية، وإنما سيعمل بالارتباط مع شركاؤه. وسيساهم في بعض العمليات مثل وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر الريفي بالربط بين هموم فقراء الريف وبين السياسات القطرية. وبنفس الطريقة، سيستفيد الصندوق من النهوض بالقدرات القطرية والمساهمة الوثيقة في الحوار حول السياسات عند إعداده للاستراتيجية القطرية ومشروعات القروض والمنح. وسوف يحدد الصندوق نقاط التآزر مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة في ضوء عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية وانعكاساتها ذات الصلة على الحضور الميداني للأمم المتحدة.

العمل التشاركي

72 - يعد العمل التشاركي مع الجهات الأخرى من الاستراتيجيات التي تتيح للصندوق أن يعزز فعاليته في تنفيذ إطاره الاستراتيجي، بما يكفل الأثر البرنامجي وتأدية دوره التحفيزي.

73 **عمليات التنسيق مع الجهات المعنية المتعددة** - في السنوات الأخيرة تم إدخال ثلاث ادوات تنسيقية وهي: إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار الإنمائي الشامل، ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويعتبر إطار المساعدة الإنمائية أداة الأمم المتحدة في تخطيط وتنسيق مساندة المنظمة للدول الأعضاء لمتابعة المؤتمرات العالمية التي تم فيها تحديد أهداف إنمائية دولية. أما الإطار الإنمائي الشامل فقد استحدثه البنك الدولي كعملية حكومية لتحديد الإطار الشامل للتنمية في بلد معين. وبالنسبة للعملية الثالثة، وهي وثائق استراتيجية الحد من الفقر التي سبقت مناقشتها،

فقد استنبطت في السنوات الأخيرة كعملية ذات ملكية قطرية وإدارة حكومية لتطوير وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. وإلى جانب أطر الشراكة العالمية هذه مع الجهات المعنية المتعددة، فإن هناك أنماطا أخرى من الشراكات الاكثر تحديدا قيد الإنشاء. ومن بين الأمثلة الهامة على ذلك الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي مبادرة بالغة الأهمية اتخذتها البلدان الأفريقية في العام الماضي وشكلت لها لجنة توجيهية تضم رؤساء كل من الجزائر، ومصر، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب أفريقيا. وسيساند الصندوق بنشاط هذه الشراكة والبرامج التي ستسفر عنها.

74 - أهم التحديات التي يواجهها الصندوق، التوسيع المستمر لمجال المبادرات الاستراتيجية لإقامة الشراكة مع الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف. ومن بين النهج الفعالة، عقد اجتماعات دورية للتخطيط مع الشركاء الخارجيين على مستوى الميدان والمقر. وتبذل جهود الآن للتوسع في الأطر القائمة للشراكة لعدة سنوات من خلال اعتمادات تكميلية برنامجية لدعم إدارة المعارف، والدعوة للسياسات المناصرة للفقراء، والأنشطة الابتكارية وأنشطة زيادة التأثير في مجالات مختارة من برنامج الإطار الاستراتيجي. كما ينبغي للشراكات مع مؤسسات التنمية الدولية أن يكون لها أهداف مشتركة في إدارة المعارف وفي الحوار حول السياسات مع الحكومات واحتمال تكرار الابتكارات التي يثبت نفعها، وكذلك الاستفادة من قدرات هذه المؤسسات كشركاء في التمويل وكمؤسسات متعاونة.

75 - ويتيح وجود مقر الصندوق في روما فرصا للشراكات الوثيقة. فالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حظى بدعم كبير في السنوات الأخيرة. كما أن استضافة الصندوق للائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، وكذلك استضافته للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وسع من إمكانيات التعاون مع أصحاب الشأن الآخرين في مجال التنمية الريفية.

76 - **علاقات الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني** - يغتنم الصندوق الكثير من الفرص لإقامة شراكات استراتيجية مع ما هو أكثر من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. وتوفر جهود الاستراتيجيات القطرية، التي تبذلها الدول الأعضاء المقترضة، إطارا لاقتسام الخبرات وتلمس معالم الطريق المقبل، ولاستحداث الركائز اللازمة للتعاون، ولتضع الأنشطة التشاركية لتخطيط المشروعات ورصدها مع المستفيدين النهائيين - ألا وهم فقراء الريف ومنظماتهم - في قلب علاقات الشراكة. وعبر مشاركة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في المشروعات الاستثمارية، يتسع نطاق الشراكة ليشمل المجتمع المدني ويضمن تبادل أوسع للمعارف ومشاركة أمتن. ويتولى الباحثون ومراكز البحوث، بدعم من منح المساعدة التقنية، تطوير ونشر المعارف التقنية والخبرات الإدارية في صفوف فقراء الريف. وحينما ينجح التحالف في ضم القطاع الخاص فإن تسليم الخدمات يغدو نشاطا تجاريا ومستداما.

77 - يعتمد الصندوق أيضا في نجاح رسالته على تحقيق استثمارات مستدامة وإنتاجية للقطاع الخاص، سواء في الأنشطة الزراعية أوغير الزراعية في المناطق الريفية. فبرامج الصندوق تركز بالفعل على مساعدة سكان الريف من أجل الحصول على التمويل والتكنولوجيا وفرص الدخول إلى الأسواق والتدريب على الأنشطة المدرة للدخل. ويعمل الصندوق بصفة مبدئية مع صغار الحائزين الذين يعتبرون العناصر الفاعلة الرئيسية من القطاع الخاص في الاقتصاد الريفي. وربما ازدادت التأثير التحفيزية لأنشطة الصندوق بفعل المشاركة المباشرة الكبيرة من جانب المؤسسات الخاصة في تمويل وتنفيذ مشروعاته. وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2003 استراتيجية لتحقيق قدر أكبر من مشاركة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص في برامج الصندوق، من خلال عمليات التمويل المشترك وغيرها من أشكال الشراكة التي تتسق مع رسالة الصندوق.

78 – استعرضت هيئة المشاورات اقتراحا بإقامة علاقة رسمية مع مجتمعات المنظمات غير الحكومية ودعوة ممثلي هذه المنظمات إلى اجتماعات المجلس التنفيذي. ولم يتم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول هذا الاقتراح. ومع ذلك، فقد أحاطت هيئة المشاورات بالطريقة الحالية التي يمنح بها الصندوق وضع المراقب للمنظمات غير الحكومية التي تتطلب المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين. وتتم دعوة خمسين منظمة غير حكومية في المتوسط، ويحضر كل دورة ما بين خمس وعشر منظمات. كما يختار مجتمع المنظمات غير الحكومية ممثلا عن هذه المنظمات يدعى إلى إلقاء كلمة أمام مجلس المحافظين. ويعمل الصندوق في شراكة مع المنظمات غير الحكومية من خلال عقد مشاورات دورية مشتركة بينه وبينها. (عشر مشاورات منذ عام 1990) بالإضافة إلى التعاون على مستوى المشروعات من خلال مشاركة ثلاثية بين الصندوق وهذه المنظمات والحكومات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2001، كان هناك ما يقرب من 800 منظمة غير حكومية قد شاركت في مشروعات الصندوق، 80% منها من بلدان الجنوب. كما أبلغت هيئة المشاورات بأن ممثلي المنظمات غير الحكومية لا يحضرون اجتماعات المجالس التنفيذية لمصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإن كان بعضهم يشرك المنظمات غير الحكومية في اجتماعاته السنوية والأحداث المتعلقة بها من خلال حلقات تدارس وأحداث دينية. كما أن مصرف التنمية الأفريقي سوف يدعو اثنين أو ثلاثة من ممثلي المنظمات الحكومية إلى حضور اجتماعاته الخاصة بتجديد موارده في المستقبل، كما أن المرفق العالمي للبيئة يسمح لخمس منظمات غير حكومية، يختارها مجتمع المنظمات غير الحكومية، بحضور الاجتماعات السنوية لمجلسه. وسوف يواصل الصندوق رصد المواقف المتطورة لمؤسسات التمويل الدولية بشأنه التشاور مع المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في اجتماعاتها، وتعديل موقفه بناء على ذلك.

79 – **التمويل المشترك** – يهدف إرساء علاقات الشراكة الاستراتيجية، بالنسبة للصندوق، إلى غايات تتجاوز بكثير مجرد التمويل المشترك، حيث أن هذه الغايات تشمل اقتسام المعارف وإعتماد استراتيجية تكاملية، على نحو ما عرض أعلاه. إلا أن التمويل المشترك مهم بالفعل من الناحية الاستراتيجية للصندوق من زاوية دعم موارده؛ ولذلك فإنه يعتبر نتيجة ملموسة لعلاقات الشراكة الناجحة. ويدرك الصندوق جيدا مدى شح موارده، ولا سيما بالمقارنة مع نطاق وعمق الفقر الريفي. ولذلك فقد استحدث الصندوق نهجا مطورا ومتنوعا لتعبئة التمويل المشترك، على النحو الموضح في الإطار التالي. وفي مجال التمويل المشترك فإن أداء الصندوق افضل في بعض السنوات منه في بعضها الآخر، وأحسن مع بعض الشركاء منه مع بعضهم الآخر. ولم يصبح التمويل المشترك بعد نقطة متينة منتظمة في جهود إرساء علاقات الشراكة الاستراتيجية للصندوق، ومن الواجب أن يواصل الصندوق التعلم والعمل على النهوض باستراتيجيته للتمويل المشترك. ولا بد من المتابعة المستمرة لفرص المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص في تمويل المشروعات، كجزء من اهداف استراتيجية الصندوق في مجالي المشاركة والتمويل المشترك.

أهداف استراتيجية التمويل المشترك في الصندوق

تتمثل الشواغل المشتركة للنهج والإجراءات المختلفة للتمويل المشترك في تعزيز نطاق تغطية المشروعات؛ والتأثير على موارد المؤسسات الأخرى، ومن ثم على استراتيجياتها وسياساتها بصورة ضمنية؛ واستدامة المشروعات بدون مساعدة الصندوق.

والغايات الاستراتيجية الخاصة بهذه النهج والإجراءات المشتركة هي التالية:

(أ) التمويل المشترك للمشروعات العائدة إلى مبادرة الصندوق: تعبئة موارد إضافية لمساندة النهج الابتكارية التي

يستخدمها الصندوق؛

(ب) التمويل المشترك للمشروعات العائدة إلى مبادرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى في المشروعات التي تعود إلى مبادرتها، والتأثير في إطار ذلك على تصميم المشروعات والحد من تكاليف إعداد المشروعات التي يتحملها الصندوق؛

(جـ) التمويل المشترك الموحد: التمويل المتزامن والتناسبي لكل أنشطة المشروع، بغية تجهيز مشروع مشترك تماما؛

(د) التمويل المشترك المتوازي بحسب الأنشطة أو بحسب المجالات: انتقاء كل جهة من جهات التمويل المشترك لأنشطة أو مجالات مخصوصة تساندها بمواردها، مما يتيح لكل منها الاستفادة من مزاياها النسبية في إطار مشروع مشترك؛

(هـ) التمويل المشترك التعاقبي: تمويل جهة ممولة خارجية لاستمرار مشروع أنسحب منه الصندوق، ومن ثم ضمان مواصلة أنشطة ذلك المشروع.

ويتسم الحصول على التمويل المشترك من الجهات الفاعلة الأخرى بأهمية استراتيجية أيضا:

(أ) يكفل التمويل المشترك من الشركاء الخارجيين الآخرين التأثير على مواردهم وعلى ما لديهم من استراتيجيات برامجية وأطر للسياسات؛

(ب) يسهم التمويل المشترك الوارد من الحكومات، والمستفيدين، والمصارف التجارية، والجهات الفاعلة المحلية الأخرى في إرساء استهداف المشروع.

80 - وسينخرط الصندوق بنشاط خلال فترة التجديد السادس في عمليات التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة، وتجهيز برامج ترتكز على علاقات الشراكة، والتماس التمويل المشترك لمساندة برنامج عمله.

الاضطلاع بدور تحفيزي لتجاوز المستوى القطري

81 - إن "تمكين الفقراء من التغلب على فقرهم" سيتحقق بوتيرة أسرع إذا ما توافرت البيئة الإقليمية والعالمية المساندة. وستعمل التدابير المحلية والمجتمعية للتصدي للفقر على نحو أفضل إذا كان هناك سياق عالمي أشد دعما. اما في الوقت الراهن فإن فقراء الريف لا يمارسون نفوذا مباشرا أو حاسما على هذا المستوى. وسوف تتخذ جهود الصندوق في الحوار حول السياسات شكلين هما: (i) تطوير واقتسام المعارف المتولدة عن الخبرات البرامجية القطرية؛ و(ii) السعي للتأثير على السياسات الإقليمية والدولية التي تصوغ خيارات التنمية الريفية.

82 - وتتدرج خطة العمل وبرنامج التغيير الاستراتيجي في عداد الأدوات اللازمة للتعامل بفعالية مع تحديات تتجاوز تجهيز البرامج القطرية، ولكنها تشكل جزءا أصيلا من دور الصندوق التحفيزي وهي: إدارة المعارف، واستقطاب التأييد للسياسات، وإرساء علاقات الشراكة العالمية. ومن المهم العثور على موارد برامجية كافية لهذه الأنشطة لضمان اضطلاع الصندوق بدوره التحفيزي في هذه المجالات أيضا. وتكمل هذه الأنشطة على النحو المناسب الجهود القطرية لتجهيز البرامج في إطار برنامج شامل للعمل.

83 - وينبغي أن تشكل جهود الصندوق في الحوار حول السياسات جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل الصندوق خلال فترة التجديد السادس للموارد.

سادسا – قياس تأثير الصندوق ونتائجه

84 – لمدة طويلة من الزمن كانت الحاجة لتقييم وقياس أثر ونتائج العمليات التي يدعمها الصندوق مثار قلق واهتمام في الصندوق. وقد غدا الأمر أكثر الحاحا مع تبني خطة العمل الخاصة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق (2000–2002)، وهي الخطة التي اكدت على عدة مجالات متداخلة بحاجة للتحسين. وقد تم إحراز الكثير من التقدم بهذا الصدد منذ ذلك الحين. وأبلغت هيئة المشاورات بالتطورات الجديدة التي اتخذتها جميع إدارات الصندوق من أجل قياس أثر ونتائج العمليات.

85 – يقوم الصندوق بعملية مستمرة لقياس ورصد نتائج تنفيذ المشروعات. ففي مرحلة التصميم يتم تحديد إطار منطقي لكل مشروع، يشمل مؤشرات لنواتج المشروع يمكن الرجوع إليها طوال فترة التنفيذ عند قياس النتائج ورصدها. كما اطلق الصندوق مؤخرا مبادرة لمواصلة النهوض بقدرة المشروعالت الجارية التي يدعمها على القيام بعمليات الرصد والتقييم بصورة منتظمة. وقد اعد الصندوق بالتشاور مع شركائه في المشروعات دليلا جديدا شاملا للرصد والتقييم على مستوى المشروعات. ويتوقع لهذا الدليل الذي يستهدف بالمقام الأول المدراء وموظفي الرصد والتقييم وشركاء التنفيذ في المشروعات التي يدعمها الصندوق، أن يغدو حجر الأساس في عملية تعزيز كفاءة عمليات رصد وتقييم المشروعات بما في ذلك قدرة هذه النظم على قياس الأثر والنتائج. والدليل الآن رهن التجربة في الميدان في الاقاليم المختلفة التي يعمل فيها الصندوق، ويتم تعديله وفقا لكل اقليم بحيث يتفق والتنوع الاقليمي. وينطوي ذلك على عقد حلقات العمل والتدريب وإيجاد شبكة من المستشارين والخبراء الفنيين ممن يتمتعون بالخبرة في مجال الرصد والتقييم والإدارة بالتأثير. وستكون مسألة قياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين وتقسيم بيانات الرصد والتقييم بصورة منتظمة بين الجنسين من الاهتمامات التي تتخلل جميع هذه الأنشطة. وتعتبر ترجمة الدليل إلى اللغات المحلية جزءا من عملية تعديله ليتناسب مع متطلبات كل من سيستعمله.

86 – سوف توفر التقارير المرحلية الدورية عن المشروعات الجارية طوال فترة تنفيذ المشروع، وبعثات الإشراف والمتابعة المنتظمة، واستعراضات منتصف المدة، معلومات كمية وكيفية للصندوق عن النتائج المرحلية التي تم تحقيقها. وقد أفادت عملية الاستعراض الداخلية القائمة على تقارير أوضاع كل مشروع على حدة في رصد هذه النتائج بصورة منتظمة. أما تقارير إنجاز المشروعات، التي يعدها المقترض بدعم من الصندوق، فتفسر وتقدر النتائج النهائية ومخرجات جميع المشروعات. ويتم تجميع المعلومات التي توفرها هذه التقارير سنويا في التقرير المحلي عن حافظة المشروعات. ويعكس هذا التقرير – الذي يعرض على المجلس التنفيذي في دورة الربيع من كل سنة – التركيز المتزايد للصندوق على النتائج والتأثير. وبالإضافة إلى ذلك فقد سعى الصندوق مؤخرا إلى وضع نهج متسق وشامل لتقدير النتائج والتأثير، يعكس تعريفا موحدا للتأثير على الفقر الريفي يقوم على ست مجالات من مجالات المعيشة. وسوف يسهل ذلك ربط عملية الرصد المستمر لنتائج التنفيذ بتقدير التأثير الذي يجري أثناء تقييم المشروع. كما سيوفر ذلك أساسا لوضع نظام متسق للحافظة لقياس الأداء على المستوى القطري.

87 – كذلك فقد طور الصندوق عام 2001 إطارا منهجيا جديدا للتقييم يشمل على تقدير على مدى التأثير، وتتلخص أهدافه فيما يلي: (i) تقييم وقياس أفضل لأثر المشروعات عند إنجازها؛ (ii) الخروج بصورة متكاملة لنتائج وتأثير وأداء مجموعة من المشروعات المنجزة؛ التي تم تقييمها في سنة ما(iii) تجميع ما استفادناه من التقييم. وتتألف هذه المنهجية من مجموعة من معايير التقييم المشتركة بما في ذلك فئات متفق عليها لمؤشرات التأثير في خفض الفقر

الريفي. وأما معايير التقييم المشتركة فهي: الأثر على الفقر الريفي وأداء المشروعات وأداء الشركاء. وتمثل هذه المنهجية تعريفا موحدا للأثر المتحقق على الفقر الريفي القائم على ستة مجالات[3] في حياة فقراء الريف والعوامل الملحة للاستدامة والابتكار والتوسيع. وهي مستقاة من تقرير *الفقر الريفي لعام* 2001 *والإطار الاستراتيجي للصندوق* للفترة *2002 – 2006*. ويطبق الصندوق حاليا هذه المنهجية في جميع التقييمات التي يجريها للمشروعات. فاستخدام معايير التقييم المشتركة بما في ذلك مجالات الأثر المتحقق المتفق عليها من شأنه أن يضمن تقييم أثر المشروعات بشكل منتظم وأن تكون نتائجه قابلة للمقارنة بين جميع المشروعات. وبناء عليه، فسيغدو من الممكن تجميع النتائج المتحققة وعمل استعراض شامل لأثر وأداء مجموعة من المشروعات المنجزة التي تم تقييمها في سنة ما. وسيتم تقديم هذا الاستعراض المجمع في التقارير السنوية الخاصة بأثر الصندوق وفعاليته الانمائية. وستكمل هذه التقارير – التي سيصدر التقرير الأول منها عام 2003 – التقرير السنوي عن الحافظة، كما ستوفر لإدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي صورة شاملة عن النتائج وتحقيق الأثر والفعالية، علاوة على موجز للدروس المستفادة خلال سنة التقرير.

88 – **مراعاة قضايا تمايز الجنسين** – يطور الصندوق حاليا خطة عمل لمراعاة تمايز الجنسين للفترة 2003–2005 تحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المبادئ الواردة في الإطار الاستراتيجي والمتعلقة بمراعاة قضايا تمايز الجنسين وتمكين المرأة الريفية. وستحدد الخطة المسؤولية المؤسساتية عن كل إجراء والمؤشرات لقياس التقدم المحرز. وسيقوم الصندوق بالابلاغ عن تنفيذ خطة العمل في التقرير السنوي عن حافظة المشروعات والذي يرفعه إلى المجلس التنفيذي.

89 – **استقلالية وظيفة التقييم** – ناقشت هيئة المشاورات وثيقة عرضها الصندوق حول تعزيز فعالية وظيفة التقييم في الصندوق في ضوء الخبرة الدولية. وهي الوثيقة التي عرضت استجابة لاقتراح من دولة عضو بأن يقوم مكتب التقييم والدراسات برفع تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بصورة مستقلة عن الإدارة. وتغطي الوثيقة المبادئ الدولية لتقييم المساعدات الانمائية، وتوفر مسحا للممارسات لرفع تقارير التقييم في المنظمات متعددة الأطراف، تجاه استقلالية التقييم. كما تشرح النهج الحالي الذي يتبعه الصندوق في عملية التقييم، ومزايا ومساوئ الاستقلال عن الإدارة وطرق تعزيز استقلالية وظيفة التقييم في الصندوق.

[3] المجالات الستة المشار اليها هي: (1) التأثير على الأصول المادية والمالية؛ (ii) التأثير على الأصول والبشرية؛ (iii) التأثير على رأس المال البشري وتمكين الفقراء، بما في ذلك التأثير على المساواة بين الجنسين؛ (iv) التأثير على الأمن الغذائي؛ (v) التأثير على البيئة؛ (vi) التأثير على السياسات والمؤسسات. وقد وضعت مؤشرات كمية ونوعية لكل مجال من هذه المجالات، وتمت تجربتها في عام 2002.

90 - [أعرب العديد من أعضاء هيئة المشاورات عن تأييدهم للاقتراح الوارد في الوثيقة. ويتكون هذا الاقتراح من نهج ذي شعبتين لإحداث توازن بين الحاجة إلى زيادة الاستقلالية وبين متطلبات تحسين دائرة التعلم من التقييم. كما طرحت هيئة المشاورات إرشادات لمواصلة تعريف نظام التقارير المزدوجة المقترحة من مكتب التقييم والدراسات إلى كل من الرئيس ولجنة التقييم. وأكدت ضرورة صياغة سياسة للتقييم في الصندوق، مع التركيز على إيضاح النقاط التالية: (i) درجة الاستقلالية المطلوبة لتعزيز مهمة التقييم؛ (ii) دور مكتب التقييم والدراسات في دائرة التعلم من التقييم وفي الإدارة لضمان متابعة توصيات التقييم؛ (iii) دور لجنة التقييم ودور الإدارة في إطار نظم التقارير المزدوجة المقترح؛ (iv) طرق الحد من التكاليف في نظم التقارير المزدوجة المقترح، مع مراعاة الحاجة إلى تلافي أثقال لجنة التقييم بأعباء جديدة؛ (v) عملية مراجعة تقارير التقييم ووضع اللمسات الأخيرة فيها ونشرها؛ (vi) دور مكتب التقييم والدراسات في تشجيع بناء القدرات على التقييم في البلدان النامية].

91 - بناء على المناقشات والتوجيهات التي قدمتها هيئة المشاورات، تقرر أن يعد الصندوق اقتراحا تفصيليا بشأن تعزيز استقلالية مهمة التقييم في الصندوق وزيادة فعاليتها. وسوف يعرض هذا الاقتراح على المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين في شهر أبريل/نيسان 2003.

92 - **التقييم الخارجي للصندوق**: ناقشت هيئة المشاورات الاقتراح الخاص بعمل تقييم خارجي ومستقل للصندوق في عامي 2003 و2004. وقد جرت هذه المناقشة بناء على وثيقة طرحتها الدانمرك واشترك فيها كلا من هولندا والنرويج وسويسرا. وأيد الأعضاء الاقتراح الخاص بعمل مثل هذا التقييم، ملاحظين أنه لم يحدث أي تقييم مستقل لعمل الصندوق باستثناء التقدير الخارجي السريع الذي اجري عام 1994. وكان هناك تأكيد على ملكية جميع الأعضاء لمثل هذا التقييم. وفي الوقت الذي أكدت فيه هيئة المشاورات على أن التخطيط لهذا العمل الهام والقيام به ينبغي أن يتم بحرص وحكمة، فإنها أكدت على ضرورة ضمان الانتهاء من هذا التقييم في عام 2004، قبل التجديد السابع لموارد الصندوق تلافيا لأي مخاطر من تأثير هذا التجديد. وتم الاتفاق على أنه ضمانا لنزاهة استقلالية هذا التقييم وطبيعته الخارجية، ينبغي تمويله من الخارج عن طريق صندوق أموال أمانة مستقل ينشأ خصيصا لهذا الغرض، وأن يكون للمجلس التنفيذي دوره في إدارة عملية التقييم. كما اتفق على أن تضع أمانة الصندوق قائمة مبدئية بالمرشحين الذين لهم مكانتهم الدولية، وأن ترفق بهذه القائمة الاقتراحات الأخرى التي تقدم بها الأعضاء، حتى يمكن تحديد مهام التقييم. وكان هناك تأكيد على الرغبة في الانتهاء من هذه الصلاحيات في حينها، حتى يمكن أن يناقشها المجلس التنفيذي في وقت مبكر. وينبغي أن توضح هذه الصلاحيات عملية التقييم، والطريقة التي ستدار بها، والدور المحدد للصندوق، ضمانا للتوازن بين توفير المعلومات وبين دعم هذه العملية واستقلاليتها.

سابعا – إدارة الموارد المالية للصندوق

93 - اعترفت هيئة المشاورات بالعلاقات القوية بين مستوى تجديد موارد الصندوق، وتدفق الموارد، وإيرادات الاستثمارات، واستخدام سلطة الالتزام مقدما من ناحية، وبين مستوى الإقراض من ناحية أخرى. فالصندوق بحاجة إلى مستوى موثوق ومتزايد من الإقراض في السنوات القادمة. ولوحظ أن الصندوق يمر الآن بمرحلة انتقالية، مع سياسات استثمارية جديدة توفر له المزيد من الاستقرار، متجها نحو وضع تكون فيه مساهمة الدول الأعضاء هي القاعدة الأساسية للإقراض من الصندوق.

94 - وسيسير استخدام سلطة الالتزام مقدما أثناء فترة التجديد السادس على نفس وتيرة الإجراءات المحددة في القرار الخاص بهذا التجديد. وفي الوقت الذي ظهرت فيه عدة وجهات نظر بشأن مدى استخدام هذه السلطة، فقد كان هناك تأكيد على أنه ينبغي استخدامها بحكمة. ومع ملاحظة الوضع المالي الحالي للصندوق، والاعتراف بضرورة المحافظة على مستوى الإقراض فيه، كان هناك تأييد لوجهة النظر القائلة بأن سقف استخدام سلطة الالتزام مقدما أثناء فترة التجديد السادس ينبغي أن يقوم على نفس الأسس التي كان عليها أثناء فترتي التجديد الرابع والخامس، أي سقف لا يتعدى تدفقات ثلاث سنوات. وكان هناك تأكيد على ضرورة السعي للإبقاء على سلطة الالتزام الفعلي مقدما تحت هذا السقف. ثم أن الصندوق، عندما ينتهي من مرحلته الانتقالية باتجاه سياسات استثمارية جديدة وقاعدة جديدة للموارد، ينبغي أن يقلل تدريجيا من استخدامه لسلطة الالتزام مقدما.

95 - ولأغراض التوضيح، طرح على هيئة المشاورات نسخة حديثة من تصور الموارد زاي[4]، وتنويعات هذا التصور التي تبين نتائج فترة من التدفق النقدي لمدة ست سنوات، مقابل فترة تمتد لثلاث سنوات. وبالنسبة لمسألة الفترة النقدية فقد أعرب عدد من البلدان عن استعداده لقبول فترة الثلاث سنوات، بينما فضل عدد أخر فترة أطول. وفي هذا الإطار، كان هناك دعم للجهود الخاصة بوضع حوافز لتشجيع التسديد المبكر بالنسبة للفترة التي تمتد لست سنوات.

96 - وفي ضوء هذه الاعتبارات، وافقت هيئة المشاورات على التجديد السادس بما يفوق التجديد الخامس بكثير، ووافقت أيضا على أن يكون التجديد السادس بقيمة ..... مليون دولار أمريكي. وترد تفاصيل المساهمات المتعهد بها في الجدول المرفق بقرار التجديد.

97 - **تمويل التزامات مبادرة الديون:** كان مجلس المحافظين قد قرر في دورته الثالثة والعشرين في شهر فبراير/شباط 2000 أن يشارك الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مشاركة كاملة، وأن يفعل ذلك بخليط من الموارد الداخلية والخارجية، على أن يقلل تأثير تخفيف أعباء الديون على قدرة الصندوق على تقديم القروض والمنح. وفي ضوء حالة الموارد المقيدة للصندوق، فإن كل دولار يقدمه الصندوق لتخفيف أعباء الديون يعني في الحقيقة تخفيضا مماثلا للموارد المتاحة للالتزامات بالقروض والمنح الجديدة.

98 - وستكون الآثار المالية لمشاركة الصندوق في المبادرة المعززة لتخفيف أعباء الديون كبيرة، لا سيما خلال فترتي التجديد السادس والسابع. وبناء على ذلك، وتلبية لطلب مجلس المحافظين، فإن الصندوق بحاجة إلى تعبئة موارد خارجية إضافية. وقد قام الصندوق بذلك عن طريق المساهمات المباشرة، وكذلك عن طريق مساهمات من الموارد المخصصة للصندوق في صندوق أموال الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي. وقد تبين من الوثيقة التي أعدت من أجل اجتماع لجنة التنمية في سبتمبر/أيلول 2002 أن الصندوق يحتل المرتبة السابعة بين الجهات المقرضة متعددة الأطراف المشاركة في المبادرة، حيث تبلغ مساهمته 238 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية (لعدد 26 بلدا)، ولكنه لم يتلقى سوى تمويل محدود للغاية من صندوق أموال الأمانة في البنك الدولي.

99 - وبما يتمشى مع مستوى الدعم الخارجي الذي قدم إلى مؤسسات التمويل الدولية الأخرى المشاركة في مبادرة الديون (هناك عدد من السمات المؤسسية في الصندوق تماثل نظيرتها في مصرف التنمية الأفريقي) ومع مراعاة مستوى المساهمات التي تقدمها البلدان النامية نفسها في تجديد موارد الصندوق، فقد اقترح أن يسعى الصندوق إلى

[4] كما جاء في الوثيقة REPL.VI/3/R.3.

الحصـــول علـــى تمويـــل خارجي إضافي لتغطية ثلثي احتياجاته من أجل مبادرة الديون، وأن يغطي الثلث الثالث من موارده الداخلية.

100 – وقد لاحظت هيئة المشاورات في هذا الصدد أنه تم إحراز تقدم ملموس في تعبئة موارد إضافية وفي الحصول علـــى فرصـــة مـــن صـــندوق أموال الأمانة في البنك الدولي. فقد أعلنت السويد أنها ستقدم 17 مليون دولار أمريكي للصـــندوق مـــن خلال المساهمة المخصصة لصندوق أموال الأمانة، وهو ما لقي ترحيبا شديدا، كما أعلنت عدة دول أعضـــاء أخـــرى عـــن دعمها لحصول الصندوق على حصة من صندوق أموال الأمانة في البنك الدولي. وسيواصل الصندوق مساعيه لتعبئة تمويل إضافي لمواجهة احتياجاته من مبادرة الديون.

101 – وفيما يتعلق باحتياجات الصندوق لتعبئة خارجية إضافية، حضر الصندوق الاجتماع التقني الذي عقد في شهر أكـــتوبر/تشرين الأول 2002 بشأن صندوق أموال الأمانة في البنك الدولي. ولاحظ الاجتماع أن التكاليف الإجمالية التي يـــتحملها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل مبادرة الديون تصل إلى 308 ملايين دولار أمريكي بصافي القيمة الحالـــية (بالنسبة لجميع البلدان التي ينطبق عليها شروط تخفيف ديونها)، وطلب إلى الصندوق تقديم معلومات تفصيلية عـــن نـــتائج تمويـــل المـــبادرة بالنسبة له، حتى تستطيع الجهات المانحة إعادة النظر في مسألة مساعدة الصندوق من صـــندوق أمـــوال الأمانة لدى البنك الدولي. ومن المقرر عقد الاجتماع التالي لاستعراض حالة الموارد في الصندوق الموجود لدى البنك الدولي في خريف عام 2003، وإن كانت بعض الجهات المانحة تسعى إلى عقده في موعد مبكر.

ثامنا – التوصية

102 – توصي هيئة المشاورات ألمانيا بالتجديد السادس لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2004–2006) بأن يوافق مجلس المحافظين على مشروع القرار المدرج في الملحق الأول في بهذا التقرير.

الملحق الآول

مشروع قرار بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق

يستكمل في مرحلة لاحقة بعد الانتهاء من مناقشة الوثيقة REPL VI/5/R.2/Add.1.

أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وأعماله ومخرجاته

الأهداف	الأعمال	الخرجات/النتائج	التاريخ المقرر
تنفيذ الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية	**نظام التخصيص على أساس الأداء** 1 - سيوضع نظام التخصيص على أساس الأداء في الصندوق بالتشاور مع الأعضاء ثم عرضه على المجلس التنفيذي. 2 - البدء في تقديرات الأداء القطري في ظل نظام التخصيص على أساس الأداء 3 - اتخاذ قرارات التخصيص طبقا لنظام التخصيص على أساس الأداء.	1 - (أ) الوثيقة المنقحة REPL.VI/4/R.5 (ب) عقد حلقات تدارس غير رسمية (جـ) مناقشات تقنية مع مجموعة خاصة غير رسمية (د) موافقة المجلس التنفيذي 2 - تنفيذ نظام التخصيص على أساس الأداء 3 - عملية مستمرة	1 - (أ) ديسمبر/كانون الأول 2002 (ب) اجتماع مجلس المحافظين في 2003 بمناسبة مرور 25 عاما على إنشاء الصندوق، ودورة المجلس التنفيذي في دورته في شهر أبريل/نيسان 2003 (جـ) بحسب الحاجة (د) سبتمبر/أيلول 2003 2 - 2004 3 - 2005
	وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية 1 - الانتهاء داخليا من استعراض المجلس التنفيذي للتجربة الرائدة لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية (نهاية 2002) 2 - استخدام الصندوق لعملية وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لكي يتبنى برنامجا من السياسات والتحول المؤسسي من أجل تخفيف حدة الفقر الريفي بصورة فعالة بالمشاركة مع بعض المنظمات الأخرى، وضمان الملكية القطرية لهذا البرنامج عندما يكون ذلك ممكنا، تمشيا مع وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر الريفي. 3 - سيشارك الصندوق في عملية "وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر الريفي"، معطيا الأولوية للبلدان التي ترتفع فيها إمكانية تخفيف وطأة الفقر الريفي بصورة فعالة، وحيث المشاركة مع المنظمات الأخرى من إطار وثيقة التخفيف من وطأة الفقر الريفي تعد بالكثير	1 - استعراض المجلس التنفيذي 2 - الاستراتيجيات القطرية 3 - الاستراتيجيات القطرية	1 - ديسمبر/كانون الأول 2002 2 - عملية مستمرة 3 - عملية مستمرة

أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وأعماله ومخرجاته

	الحضور الميداني والقدرة داخل الأقطار 1 – سيواصل الصندوق تحليل مسألة النهوض بحضوره الميداني وتعزيز قدرته داخل الأقطار. وستضع الأمانة م بالتشاور مع منسقي القوائم – مشروع اقتراح بشأن هذه المسألة وعرضه على المجلس التنفيذي.	1 –	وثيقة للمجلس التنفيذي	1 –	ديسمبر/كانون الأول 2002
	العمل بالمشاركة 1 – ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2003 استراتيجية لتحقيق قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص في برامج الصندوق عن طريق المشاركة في التمويل، أو بأشكال أخرى، المشاركة تتفق ورسالة الصندوق. 2 – ضرورة المتابعة المستمرة لفرص المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص في تمويل المشروعات، كجزء من أهداف استراتيجية الشراكة والتمويل المشترك في الصندوق. 3 – سيواصل الصندوق مشاركته النشطة في عمليات التنسيق بين أصحاب الشأن العديدين، والدخول في شراكات على أساس البرامج، ومتابعة التمويل المشترك من أجل تنفيذ برنامج عمله.	1 – 2 – 3 –	وثيقة للمجس التنفيذي وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية	1 – 2 – 3 –	ديسمبر/كانون الأول 2003 عملية مستمرة عملية مستمرة
	إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية 1 – ستحدد خطة العمل لإدماج قضايا التمايز بين الجنسين في بناء التنمية للفترة 2003–2005، الأعمال اللازمة لتنفيذ مبادئ الإطار الاستراتيجي، من حيث علاقته بهذا الموضوع وبتمكين النساء الريفيات. وستعرض تقارير مرحلية سنوية على المجلس التنفيذي في هذا الشأن.	1 –	التقرير السنوي عن الحافظة	1 –	عام 2003، ثم سنويا بعد ذلك
رصد النتائج والتأثير	**النتائج والتأثير** 1 – ستتضمن التقارير السنوية استعراض شاملا لتأثير الصندوق وفعالية التنمية، مع موجة للدروس المستفادة من مجموعة من المشروعات التي أنجزت والتي تم تقييمها في سنة ما.	1 –	التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي	1 –	ديسمبر/كانون الأول 2003، ثم سنويا بعد ذلك
	وظيفة التقييم المستقل 1 – صياغة سياسة للتقييم في الصندوق. 2 – إعداد الإدارة لاقتراح مفصل لتعزيز استقلالية وفعالية وظيفة التقييم في الصندوق.	1 – 2 –	وثيقة سياسات وثيقة للمجلس التنفيذي	1 – 2 –	2003 أبريل/نيسان 2003

ملاحظة: التقييم الخارجي للصندوق: سينشأ صندوق أموال أمانة مستقل بتمويل خارجي لغرض واحد هو تمويل عملية تقييم خارجي للصندوق، وسيكون للمجلس التنفيذي دوره في إدارة عملية التقييم. وستقدم الإدارة قائمة مبدئية بمرشحين من ذوي المكانة الدولية، مع إمكانية إضافة مقترحات الأعضاء إليها، لكي يقوموا بصياغة مشروع التقييم TOR. وستقوم لجنة التقييم في المجلس التنفيذي باختبار شخص (أو أشخاص) من هذه القائمة على وجه السرعة للقيام بصياغة TOR، على أن يتم إنجاز هذه المهمة بحيث يستطيع المجلس التنفيذي مناقشتها في وقت مبكر.

الملحق الثالث

قائمة بالوثائق التي عرضت على هيئة المشاورات والوثائق المرجعية المتاحة الأخرى

الوثائق التي عرضت على هيئة المشاورات[1]

رقم الوثيقة	العنوان
REPL.VI/I/R.3	تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)
REPL.VI/I/R.4	الاستعراض الخارجي لنتائج وتأثير عمليات الصندوق
REPL.VI/I/R.6	افتراضات الموارد المتعلقة بإطار التجديد السادس
REPL.VI/I/R.7	الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها: الاختصاصات
REPL.VI/I/R.8/Rev.1	موجز المناقشات
REPL.VI/2/R.2	وضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ خلال فترة التجديد السادس للموارد (2004–2006)
REPL.VI/2/R.3	افتراضات الموارد المتعلقة بإطار التجديد السادس
REPL.VI/2/INF.2	مذكرة معلومات – استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما في المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي
REPL.VI/2/INF.4	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA 13) – دعم الجهات المقرضة الإقليمية وشبه الإقليمية متعددة الأطراف من صندوق أموال الأمانة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
REPL.VI/2/INF.6/Rev.1	البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات
REPL.VI/3/R.2+Country Notes	الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها
REPL.VI/3/R.3	افتراضات الموارد وتقاسم الأعباء
REPL.VI/3/R.4/Rev.1	سلطة الالتزام بالموارد مقدما في المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الآسيوي
REPL.VI/3/R.6	تعزيز الحضور الميداني للصندوق
REPL.VI/3/R.7	الصندوق والإقراض القائم على أساس الأداء
REPL.VI/3/R.9	ملاحظات الإدارة على الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها
REPL.VI/3/INF.3	تمويل مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
REPL.VI/3/INF.4	برنامج عمل الصندوق

[1] سترد الوثائق المقدمة إلى الدورة الخامسة لهيئة المشاورات في التقرير النهائي.

REPL.VI/3/INF.5	الموجز المقدم من الرئيس لمداولات الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها
REPL.VI/3/INF.6	البيان الختامي للرئيس
REPL.VI/4/R.2	خيارات تعزيز الحضور الميداني للصندوق
REPL.VI/4/R.3	معايير ومبادئ وضع وتنفيذ نظام في الصندوق للمخصصات القائمة على أساس الأداء
REPL.VI/4/R.4	تدعيم فعالية مهمة التقييم في الصندوق – مناقشة للوضع في الصندوق في ضوء التجربة الدولية
REPL.VI/4/R.6	أسعار الصرف المطبقة على التجديد السادس لموارد الصندوق
REPL.VI/4/INF.3	حضور المنظمات غير الحكومية دورات المجلس التنفيذي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من المؤسسات المالية الدولية
REPL.VI/4/INF.4	مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وضع التنفيذ
REPL.VI/4/INF.5	البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات

الوثائق المرجعية المتاحة[2]

التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002): الملحق الأول من الوثيقة GC 24/L.3، شراكة للقضاء على الفقر الريفي: تقرير هيئة المشاورات الخاصة باستعراض مدى كفا ية الموارد المتاحة للصندوق 2000–2002

الاستراتيجيات الإقليمية:

* آسيا والمحيط الهادي
* أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا
* أفريقيا الشرقية والجنوبية
* أمريكا اللاتينية والكاريبي
* الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
* أفريقيا الغربية والوسطى

تقرير الفقر الريفي 2001

الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002–2006

[2] يمكن الحصول عليها من موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

الملحق الرابع

قائمة الذيول

Appendix A	Millenium Development Goals
Appendix B	IFAD V: Plan of Action (2000-2002) and the Strategic Change Programme
Appendix C	Country Strategic Opportunities Papers
Appendix D	Institutional Transformation for Effective Rural Poverty Reduction
Appendix E	Increasing Agricultural Productivity and Sustainability
Appendix F	Working in the Framework of PRSPs (in HIPCs and non-HIPCs)
Appendix G	IFAD's Role in Post-Crisis Rehabilitation

ANNEX IV

APPENDIX A

MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS

1. In the course of the 1990s, a series of global conferences and summits defined programmes of action on a number of development challenges (including sustainable development, food security, gender, poverty and housing). To plan for and monitor progress in meeting these development commitments, the OECD developed an integrated set of International Development Goals, enacted in 2000 as the Millennium Development Goals (MDGs).

2. MDGs entail: (i) a global consensus that development equals poverty reduction; and (ii) a broad agreement on a set of goals and targets for poverty reduction, which actually largely meets the goals of the poor themselves, as identified by a vast number of participatory poverty assessments. Agreement on goals and targets constitutes a necessary (but insufficient) condition for enhanced effectiveness of development cooperation through coordination and partnership. The goals represent a partnership between the developed and the developing countries determined, as the United Nations Millenium Declaration states, "to create an environment – at the national and global levels alike – which is conducive to development and the elimination of poverty".

3. The enunciation of the MDGs is now focusing all actors' poverty-reduction strategies on the agreed set of '7 plus 1' development goals (see Table 1), in addition to the fundamental need for high-quality growth. The main reference document for developing the MDGs has been Section III of the Millennium Declaration on 'Development and Poverty Eradication'. For the purpose of monitoring progress, the normal baseline year for the targets will be 1990, which is the baseline used by the global conferences of the 1990s.

Table 1: Millennium Development Goals, Targets and Indicators[1]

Goals	Targets	Indicators
Goal 1: Eradicate extreme poverty and hunger	**Target 1**: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people whose income is less than one dollar a day **Target 2**: Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people who suffer from hunger	1.1. Proportion of population below USD 1 per day 1.2. Poverty gap ratio [incidence x depth of poverty] 1.3. Share of poorest quintile in national consumption 2.4. Prevalence of underweight children (under five years of age) 2.5. Proportion of population below minimum level of dietary energy consumption
Goal 2: Achieve universal primary education	**Target 3**: Ensure that, by 2015, children everywhere, boys and girls alike, will be able to complete a full course of primary schooling	3.6. Net enrolment ratio in primary education 3.7. Proportion of pupils starting grade 1 who reach grade 5 3.8. Literacy rate of 15-24-year-olds
Goal 3: Promote gender equality and empower women	**Target 4**: Eliminate gender disparity in primary and secondary education preferably by 2005 and to all levels of education no later than 2015	4.9. Ratio of girls to boys in primary, secondary and tertiary education 4.10. Ratio of literate 15-24-year-olds by gender 4.11. Share of women in wage employment in the non-agricultural sector 4.12 Proportion of seats held by women in national parliament
Goal 4: Reduce child mortality	**Target 5**: Reduce by two thirds, between 1990 and 2015, the under-five mortality rate	5.13. Under-five mortality rate 5.14. Infant mortality rate 5.15. Proportion of one-year-old children immunized against measles
Goal 5: Improve maternal health	**Target 6**: Reduce by three quarters, between 1990 and 2015, the maternal mortality ratio	6.16 Maternal mortality ratio 6.17 Proportion of births attended by skilled health personnel

[1] Where relevant, the indicators should be calculated for subnational levels -– urban and rural areas, regions, socio-economic groups, and by age and gender. Some of the indicators listed below will be monitored separately for least developed countries (LDCs), Africa, land-locked countries and small-island developing states.

Goal 6: Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases	**Target 7**: Have halted by 2015, and begun to reverse, the spread of HIV/AIDS **Target 8**: Have halted by 2015, and begun to reverse, the incidence of malaria and other major diseases	7.18. HIV prevalence among 15-24-year-old pregnant women 7.19. Contraceptive prevalence rate 7.20. Number of children orphaned by HIV/AIDS 8.21. Prevalence and death rates associated with malaria 8.22.Proportion of population in malaria risk areas using effective malaria prevention and treatment measures 8.23. Prevalence and death rates associated with tuberculosis (TB) 8.24. Proportion of TB cases detected and cured under DOTS (directly observed treatment short course)
Goal 7: Ensure environmental sustainability	**Target 9**: Integrate the principles of sustainable development into country policies and programmes, and reverse the loss of environmental resources **Target 10**: Halve, by 2015, the proportion of people without sustainable access to safe drinking water **Target 11**: By 2020, to have achieved a significant improvement in the lives of at least 100 million slum dwellers	9.25. Proportion of land area covered by forest 9.26. Land area protected to maintain biological diversity 9.27. GDP per unit of energy use (as proxy for energy efficiency) 9.28. Carbon dioxide emissions (per capita) [Plus two figures of global atmospheric pollution: ozone depletion and the accumulation of global warming gases] 10.29. Proportion of population with sustainable access to an improved water source 11.30. Proportion of people with access to improved sanitation 11.31. Proportion of people with access to secure tenure [Urban/rural disaggregation of several of the above indicators may be relevant for monitoring improvement in the lives of slum dwellers]
Goal 8: Develop a global partnership for development (*Some of the indicators will be monitored separately for LDCs, Africa, land-locked countries and small-island developing states.)*	**Target 12**:Develop further an open, rule-based, predictable, non-discriminatory trading and financial system. Includes a commitment to good governance, development, and poverty reduction – both nationally and internationally **Target 13**:Address the special needs of LDCs. Includes: tariff and quota-free access for LDC exports; enhanced Debt Initiative and cancellation of official bilateral debt; and more generous ODA for countries committed to poverty reduction . **Target 14:** Address the special needs of land-locked countries and small-island developing states **Target 15**: Deal comprehensively with the debt problems of developing countries through national and international measures in order to make debt sustainable in the long term **Target 16**: In cooperation with developing countries, develop and implement strategies for decent and productive work for youth **Target 17**: In cooperation with pharmaceutical companies, provide access to affordable, essential drugs in developing countries **Target 18**: In cooperation with the private sector, make available the benefits of new technologies, especially information and communications	12-14. **Official Development Assistance** 32. Net ODA as percentage of DAC donors' gross national income (GNI) [targets of 0.7% in total and 0.15% for LDCs] 33. Proportion of ODA to basic social services (basic education, primary health care, nutrition, safe water and sanitation) 34. Proportion of ODA that is untied 35. Proportion of ODA for environment in small-island developing states 36. Proportion of ODA for transport sector in land-locked countries 12-14. **Market Access** 37. Proportion of exports (by value and excluding arms) admitted free of duties and quotas 38. Average tariffs and quotas on agricultural products and textiles and clothing 39. Domestic and export agricultural subsidies in OECD countries 40. Proportion of ODA provided to help build trade capacity 15. **Debt Sustainability** 15. 41. Proportion of official bilateral HIPC debt cancelled 15. 42. Debt service as a percentage of exports of goods and services 15. 43. Proportion of ODA provided as debt relief 15. 44. Number of countries reaching Debt Initiative decision and completion points 16. 45. Unemployment rate of 15-24-year-olds 17. 46. Proportion of population with access to affordable essential drugs on a sustainable basis 18.47. Telephone lines per 1 000 people 18.48. Personal computers per 1 000 people

4. **Governance of the MDGs and reporting on the MDGs.** The United Nations will report on progress towards the MDGs at global and country levels, coordinated by UNDESA and UNDP, respectively. Reporting will be based on two processes: (i) close consultation and collaboration with all relevant institutions, comprising the United Nations Development Group (including WHO and UNCTAD), other United Nations departments, funds, programmes and specialized agencies, the World Bank, IMF and OECD and regional groupings and experts; and (ii) the use of progress reports on and updates of the nationally owned poverty-reduction strategies such as the PRSPs, United Nations common country assessments (CCAs) and national human development reports (NHDRs), that emphasize a consultative process among the development partners. The main purpose of such collaboration and consultation will be to ensure a common assessment and understanding of the status

of the MDGs at both global and national levels. The United Nations Secretariat will invite all relevant institutions to participate in and contribute to global- and country-level reporting with a view to issuing an annual United Nations report that has the wide support of the international community and that can be used by other institutions in their regular reporting on the goals.

5. IFAD, as well, is contributing to achieving the MDGs and will report on the progress made. The eradication of extreme poverty and hunger, universal primary education, gender equality and empowerment of women, the reduction of child mortality, the improvement of maternal health, the combat against HIV/AIDS, malaria and other diseases, and environmental sustainability are of concern to IFAD, as mutually reinforcing causes and consequences of poverty. However the selected goals (targets and indicators) are not all directly relevant for IFAD's programme priorities and instruments. While the methodological problem of attribution of achieved impact to specific investment programme activities remains to be resolved, IFAD will help in securing:

(a) the rural dimension and the gender responsiveness of directly relevant goals;
(b) the eradication of extreme poverty and hunger, using as indicators country-specific poverty lines and anthropometric measures for child malnutrition – stunting;
(c) the empowerment of women, by enabling rural women and their organizations to participate on a sustainable basis in the development and implementation of pro-poor policies and poverty-reduction programmes;
(d) environmental sustainability, by supporting the integration of the principles of sustainable development into country policies and programmes and by contributing to biodiversity; and
(e) a global partnership for development, by contributing to ODA for agricultural development, through advocacy for market access and by contributing to debt sustainability.

6. IFAD will also indirectly contribute to some of the education, sanitation and health related goals, targets and indicators not specifically retained in the above list, through its partnerships with the BSF, UNAIDS and others, for whom these goals, targets and indicators are directly relevant.

Table 2: MDGs Most Relevant to IFAD

Goals	Targets	Indicators
Eradicate extreme poverty and hunger	• Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people whose income is less than USD 1 a day • Halve, between 1990 and 2015, the proportion of people who suffer from hunger	• Proportion of population below USD 1 per day • Poverty gap ratio [incidence x depth of poverty] • Prevalence of underweight children (under five years of age)
Promote gender equality and empower women		• Ratio of literate among 15-24-year-olds, by sex.
Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases	• Have halted by 2015, and begun to reverse, the spread of HIV/AIDS	• HIV prevalence among 15-24-year-old pregnant women
Ensure environmental sustainability	• Integrate the principles of sustainable development into country policies and programmes and reverse the loss of environmental resources • Halve, by 2015, the proportion of people without sustainable access to safe drinking water	• Proportion of land area covered by forest • Land area protected to maintain biological diversity • Proportion of population with sustainable access to an improved water source
Develop a Global Partnership for Development	• Develop further an open, rule-based, predictable, non-discriminatory trading and financial	**Official Development Assistance** • Net ODA as percentage of DAC donors' GNI [targets of 0.7% in total and 0.15% for LDCs]

	system. Includes a commitment to good governance, development and poverty reduction – both nationally and internationally • Address the special needs of the least-developed countries. Includes: tariff and quota free access for LDC exports; the enhanced Debt Initiative and cancellation of official bilateral debt; and more generous ODA for countries committed to poverty reduction • Address the special needs of land-locked countries and small-island developing states • Deal comprehensively with the debt problems of developing countries through national and international measures in order to make debt sustainable in the long term • In cooperation with developing countries, develop and implement strategies for decent and productive work for youth	• Proportion of ODA to basic social services (basic education, primary health care, nutrition, safe water and sanitation) • Proportion of ODA for environment in small-island developing states • Proportion of ODA for transport sector in land-locked countries **Market Access** • Proportion of exports (by value and excluding arms) admitted free of duties and quotas • Average tariffs and quotas on agricultural products and textiles and clothing • Domestic and export agricultural subsidies in OECD countries • Proportion of ODA provided to help build trade capacity **Debt Sustainability** • Unemployment rate of 15-24-year-olds

7. **The cost of reaching the MDGs.** Using two parallel methods[2], a recent World Bank study provides two broadly consistent estimates for the additional annual foreign aid required to reach the MDGs by 2015:

(a) USD 39-54 billion for reducing income poverty by half between 1990 and 2015[3]; or
(b) USD 40-60 billion a year for the health, education and environmental goals, noting that the achievement of these goals contribute substantially to reducing income poverty.

8. The question asked was: If the necessary changes in policies and institutions are forthcoming, what additional financial resources will be needed to achieve the 2015 goals? The results of the two methods are broadly consistent and call for a doubling of annual ODA.

9. The basic World Bank assessment distinguishes between 33 'on-track' countries[4] that do not need additional aid to reach the income poverty-reduction goal; and 65 'uphill countries' that are the potential recipients of this additional aid. Using a composite performance indicator, these uphill countries are further subdivided: (i) 43 countries with adequate policies and institutions that can make effective use of additional funds immediately; and (ii) 22 countries that would need to improve their policies and institutions before they could effectively benefit from additional aid. The 43 uphill countries with adequate policies require USD 39 million in additional aid to reach the income poverty-reduction goal. For the other 22 uphill countries, it is assumed that additional aid would be forthcoming only if they improved their policies and institutions up to the average of the better-performing countries, and if they improved service delivery to make the additional spending effective.

[2] The first approach considers economic growth as the main driver, and estimates the additional costs by calculating the additional savings required to finance the investment that will lead to the desired income growth. The second approach looks at the specific interventions required to achieve the goals of education, health and the environment. To the extent that improvements in education, health and the environment lead to faster economic growth – and there is substantial evidence that they will—the second approach can also be associated with a growth-driven strategy to achieve the goals. Similarly, the additional growth in the first approach increases public resources that could, and will, be spent on education, health and environmental interventions such as those in the second approach. Thus the ultimate differences between the two approaches may not be so great, but the fact that they start from different premises should not be overlooked.

[3] It should be noted that, with income poverty linked to the other targets, such as infant mortality and primary enrolment, achieving this goal will go some way towards achieving the others. The more the actions to promote growth are associated with those to promote human development, the stronger is the link.

[4] Countries that are either on track to reach the goal of poverty reduction using currently available resources, or countries where additional aid will not make a big difference, since foreign aid is so small compared to the size of their economy.

In that case, an additional USD 15 billion per year would be needed to assist these countries in reaching the poverty goal.

10. Greater improvements in the policy framework than those assumed, together with improvements in policies by rich countries, such as those for trade, would work to reduce the required resources.

11. The assessment does not distinguish between private and public investment. If these countries are successful in improving their investment climate, the amount of additional foreign aid needed will decrease. First, such an improvement would work to increase private investment, which, in terms of growth, can substitute for aid. Second, the overall productivity of capital in the economy will increase, reducing the amount of additional investment (and hence foreign aid) needed to generate the same growth rate.

12. The assessment also assumes that the world trading system will remain essentially unchanged – becoming neither more protectionist nor more open. If the Fourth World Trade Organization Ministerial Meeting in Doha, Qatar, held in November 2001, produces tangible results, they should include providing greater market access for developing countries. For developing countries as a group, the benefits of this increased market access will be much larger than financial transfers through ODA over the period up to 2015. Unfortunately, these gains would not substitute for development assistance in helping all countries reach the MDGs for two reasons: first, Africa plays such a small part in world trade (and already has preferential access in certain areas) that the geographic distribution of trade-related benefits favours the high-trading, lower and middle-income countries. Second, these low-income countries are too poor to benefit fully from multilateral trade liberalization without aid. To take advantage of market access, they require hefty investments in trade-creating infrastructure, transportation and telecommunications, as well as investments in trade-related government institutions (such as better customs and tax administration), and overall management of public investment. These in turn require development assistance – 'aid for trade'. In short, even though reducing trade barriers will undoubtedly benefit developing countries by stimulating growth and reducing global poverty, it is not sufficient to eliminate the need for aid in those countries with the largest income-poverty gap.

13. For most uphill countries with adequate policies, absorptive capacity is unlikely to be a problem in the absence of diminishing returns to aid. Possible diminishing returns to aid would be the result of congestion effects – too many projects absorbing the limited technical and managerial talent in developing countries. A shift by donors towards simplified and harmonized aid modalities could therefore be an important element in reaching the goals.

14. However, additional financing is one of many inputs required to reach the MDGs. Money alone will not guarantee that the goals will be reached. Policies and institutions are fundamental to progress on poverty reduction in all its dimensions. When countries have the appropriate policies and institutional arrangements that will make additional aid effective, then money can play an important if not critical role in accelerating progress towards the goals. To realize this international commitment requires that all members of the global community accelerate their efforts: that the 22 or so uphill countries improve their policies and institutions; that the developed countries relax trade barriers and better coordinate aid; and that donors increase financial aid by about USD 40-60 billion annually.

15. **In conclusion.** The MDGs constitute a rallying point for all development actors. However, while the importance of poverty is overwhelmingly acknowledged, inadequate attention is given to rural poverty in general, but also in the MDGs. To deliver on its mission in the context of the MDGs, IFAD needs to continue advocating the rural dimension of poverty in international and national fora; highlighting the resource, institutional and policy implications of the MDGs in rural areas; mobilizing

partnerships around these rural challenges; and contributing to the reporting on progress made in reaching the MDGs.

16. Recent estimates set the additional, annual ODA required to reach the MDGs by 2015 at approximately USD 54 billion. This would raise total annual ODA to the level of USD 100 billion, broadly a doubling of its current levels. This important challenge is being pursued, most prominently in the recent FfD Conference in Monterrey; the European Union (EU) Summit in Barcelona, Spain; and declarations by the governments of the United States and others. In Monterrey an estimated additional USD 30 billion was pledged by the United States and the EU for the period 2002-2006.

APPENDIX B

IFAD V: PLAN OF ACTION (2000-2002) AND THE STRATEGIC CHANGE PROGRAMME

IFAD V: Plan of Action (2000-2002): Building on Achievements

1. The document Partnerships for Eradicating Rural Poverty: Report of the Consultation to Review the Adequacy of the Resources Available to IFAD was accompanied by the IFAD V: Plan of Action (2000-2002). By implementing this plan, concrete measures will have been taken to develop the basic conceptual, methodological, procedural and organizational capacity framework for sharpening the catalytic profile of IFAD in the sphere of rural poverty reduction, and for enhancing the quality of its agricultural and rural development programmes.

2. The specific achievements relate to four capacity-development areas:

(a) Policy and participation. The objective was to develop organizational capacity to influence policies and institutions in favour of the poor and to promote organizations that serve and represent the rural poor. To this end: IFAD has developed an approach to institutional analysis and dialogue for pro-poor policy change; training is being provided to develop staff capacity for policy and institutional analysis; partnerships have been established with other international financial institutions for the assessment of policy and institutional environments (e.g. with the World Bank, and in the context of PRSPs); and efforts are being made to enhance the policy orientation of IFAD-financed programmes in core sectoral areas and in relation to the strategic framework objectives, which is being reflected in IFAD's country strategy work.

(b) Performance and impact. IFAD has developed an approach for 'impact achievement through the project cycle', and the unified project design document with its 'key file' is a core instrument. A methodological framework has been established for impact assessment, and a practical guide for the monitoring and evaluation of rural development projects has been disseminated. The cross-cutting issues of environment, household food security and gender have been mainstreamed in operations. The project portfolio review process has sharpened its focus on the assessment of performance, and guidelines have been introduced for integrating impact assessment in the project completion reports. Staff and IFAD project managers are being trained in approaches to impact-enhancement.

(c) Innovation and knowledge management. An assessment of IFAD's innovation capacity has been completed and the implications of this review are discussed further below. On the basis of pilot experience with four thematic groups (in the areas of: diagnostic tools, rangeland management, rural microenterprises and rural finance) IFAD is developing its strategy for knowledge management.

(d) Partnership-building. IFAD takes part in multi-stakeholder partnerships, such as PRSPs, and the strategic partnership with the World Bank has been strengthened, with a focus on policy dialogue, advocacy and country-specific operations. Project-related partnerships have also been developed with the private sector.

Strategic Change Programme: Modernizing Policies, Processes and Systems

3. The SCP has the 2005 objective of making IFAD a more efficient and effective organization in delivering the strategic framework by developing its institutional capabilities through organizational changes and through the modernization of its policies, processes and systems. This entails the modernization of its human resources management policy, financial management system, strategic planning and resource-allocation process, knowledge management and innovation processes, communication strategy and advocacy capabilities. It also entails modernizing information technology to support all of the above with a more strategic management information system. The Strategic Change Programme is being funded from extra-budgetary resources.

4. Specific objectives of the SCP comprise:

(a) strategic planning and budgeting: to link resource allocations closely to strategic priorities;

(b) financial management: to ensure an efficient and accountable use of resources through decentralized resource management, based on a structure of cost centres and supported by a robust control and assessment framework;

(c) human resources management: to establish this as a value-adding activity by improving the organization's human resources management capabilities;

(d) management information systems: to establish a more integrated and standardized IT architecture to empower users and to lead to efficient IT support for institutional and strategic framework priorities;

(e) administrative services: to use technology to reduce costs and make service provision quicker and more effective;

(f) knowledge management: to align the knowledge management strategy with the strategic framework and to ensure that the activities undertaken add value to the strategic priorities of increasing the Fund's field impact, developing partnerships and new product development efforts.

APPENDIX C

COUNTRY STRATEGIC OPPORTUNITIES PAPERS

1. The main instruments for country programme planning are the COSOPs. The COSOP for a country:

(a) describes **rural poverty** and its context; rural poverty-reduction needs, opportunities and constraints; what others (including NGOs) are doing and have learned in rural development; and the lessons IFAD has learned from its previous investment programmes;

(b) identifies poverty-reduction **strategies** and priorities (including PRSPs) shared by the government concerned, IFAD and other partners (such as civil-society organizations and cofinanciers); and articulates IFAD's role and the potential for strategic alliances;

(c) positions IFAD in relation to government **policy** and in the micro-macro debate, with a strategic framework emphasis on equity in access to productive assets and on the enabling policy framework. It also positions IFAD in the debate on the **institutional framework,** focusing on the local level, decentralization, good governance, participation, enabling the poor and their organizations**,** and empowerment of the poor in public, economic and social spheres; and it identifies institutions with whom the Fund can link. The COSOP provides the basis for dialogue with the concerned government and other stakeholders. Country ownership of the strategy and the policy change agenda is central to the effectiveness of the IFAD-supported programme in a country, and the link between IFAD's COSOP work and the PRSP process is important in this context;

(d) develops country **programme options** in the context of the respective regional strategy. IFAD and its partners are selective; they prioritize and choose those options for rural poverty reduction that will ensure the highest strategic 'returns' to their efforts. The COSOP is forward-looking, providing a medium-term planning framework with scenarios, encompassing all IFAD's operations in a country (ongoing projects, new projects and programmes, policy dialogue, the Debt Initiative for HIPCs, arrears settlement, collaboration with NGOs, technical assistance grants, workshops, studies, etc.). The COSOP also constitutes the framework for planning and structuring the Fund's strategic mix of operations in a given country – the sequence and the balance of innovations, replications, scaled-up projects and longer-term programme approaches;

(e) constitutes the basis for linking the allocation of the regional lending shares to specific country programme scenarios, on the basis of **performance criteria** that indicate the likelihood of effective use of the resources provided . In this context the COSOP would also describe the process and the support required by a poorly performing government to reach the required performance standard. COSOPs assess the pro-poor quality of a country's policy and institutional framework, and define the agenda for institutional transformation that needs to accompany country programme development to ensure the effectiveness of IFAD's support in terms of rural poverty reduction.

2. In order to realize these objectives, COSOPs need to: prescribe the recommended investment approach/instrument for the country concerned on the basis of the above described performance criteria; develop the agenda for IFAD's policy dialogue in support of the needs of the poor; design a strategy for increasing agricultural productivity and sustainability; define IFAD's participation in PRSP process; and specify IFAD's role in post-crisis rehabilitation where appropriate. The following sections describe more precisely what this entails.

INSTITUTIONAL TRANSFORMATION FOR EFFECTIVE RURAL POVERTY REDUCTION

1. The past decade has seen much progress on pro-poor policy and institutional transformation throughout the developing world. Domestic input and output markets have become more liberal in many countries, a framework for reducing interventions in international agricultural trade has been introduced, subsidized credit programmes have diminished, and the operation of land markets has improved. This has started to create an incentive framework and an enabling environment for production by the rural poor. Despite the progress achieved, the policy reform agenda is still incomplete. The continuation of policy and institutional reforms to create a pro-poor enabling policy environment, as also called for in the Monterrey Consensus, is therefore one of the major thrusts of the strategic framework. There is a need both to complete the traditional policy reform agenda and to address, in a gender-responsive manner, new rural poverty-reduction policy issues. Areas for specific attention, in addition to the criteria for good performance identified above, are:

(a) the agenda for agricultural trade reform, including the World Trade Organization (WTO) process, liberalization of the developing countries' own internal trade policies, as well as promotion of regional trade;

(b) domestic rural and agricultural policy reform. Three critical policy issues are common to many developing countries: (i) the revision of policies to maintain low food prices, while catering to social safety nets; (ii) the promotion of efficient markets and the privatization of parastatal agencies; and (iii) the pricing of water for more efficient use;

(c) the development of an effective institutional framework. Good public institutions are characterized by transparency, accountability, responsiveness to clients, checks and balances, participatory approaches and concern for the interests of the disadvantaged;

(d) resource allocations to rural areas;

(e) decentralization. Governments need to develop decentralized systems, and define and implement actions to make decentralization an effective reform of the governance system. The role of the rural poor, especially rural women, and their organizations in planning and implementing decentralized government and development is a core concern for IFAD;

(f) rural finance development, in three sequenced stages. The first stage focuses on macroeconomic policies and the legal and regulatory framework. The second stage includes institution-building activities (such as training, technical assistance and the development of procedures and systems) using non-lending instruments such as grants. The third stage involves innovative approaches to saving, with credit lines only for qualified institutions where liquidity is a constraint;

(g) land reform for countries with inequitable land distribution. Governments are looking for cost-effective models and have been experimenting with community-managed agrarian reform programmes that often are referred to as 'market-assisted';

(h) transformation of the farm sector in transition economies. Several countries have made much progress in liberalizing domestic output and input markets, and in facilitating a transfer of the farming structure from the predominant, inefficient collectives, communes

and state farms, to a heterogeneous structure composed of family farms, corporate entities, and smaller and more efficient cooperatives. In many countries, though, the process of transformation of the farm structure is far from being complete. The loss for these countries of their traditional markets and the need to access new markets also needs to be addressed.

2. The policy and institutional reform agenda is complex and progress may be slow. There is a tendency to overestimate government's ability to complete reforms. Selectivity in identifying the key policy transformation objectives, and their correct sequencing, together with partnerships with more policy-oriented organizations, are essential to success. National ownership in identifying and planning the implementation of the agenda for institutional changed is crucial.

APPENDIX E

INCREASING AGRICULTURAL PRODUCTIVITY AND SUSTAINABILITY

Development experience has shown that agriculture is a major engine of growth in poor countries and that rural poverty reduction itself depends on direct measures for increasing productivity in the agricultural sector, with its backward and forward linkages to rural enterprises that provide services to the farm sector. The building blocks for an agricultural development strategy focused on productivity consist of the following elements:

(a) recognizing diversity in agriculture and tailoring strategies accordingly**.** In many developing countries, agriculture is in transition from a subsistence orientation and government domination to modern agriculture, well integrated into markets and with access to modern technology. The agricultural sector, however, consists of a variety of farmers at different stages in the transition process and with different needs for public support. These include: commercial farms; small family farms; subsistence-oriented farms, many managed by women; and part-time farmers, largely women;

(b) harnessing engines for agricultural development. Globalization, changes in markets and technology and the changing role of the private sector provide new drivers for agricultural growth. They consist of: transport and trade; public investment in agricultural research for productivity growth; biotechnology managed with consideration for safety, social acceptability and harmony with biodiversity; rapid growth of demand for high-value products; private entrepreneurship and rural industries to develop market outlets and deliver modern inputs based on infrastructural and institutional development; information and communication technology providing information on markets and prices, employment, production technology, epidemics, legal entitlements and social services; and increased participation of rural workers in income-generating activities due to increased mobility through transport, information, labour-market regulations and training;

(c) investing to increase agricultural productivity. Future directions include: defining the role and supporting the efficiency of the public sector to supply public, as opposed to private, goods and services; building institutional capacity through longer-term support for institutionally diversified agricultural knowledge and information systems; developing public-private partnerships based on respective roles and comparative advantage; user participation and strengthening of local capacities, decentralization strategies and participation of rural producer and community organizations (especially of women) in policy formulation and service delivery; improving the technical base by linking international, national and private research and extension systems; flexible investment arrangements; recognizing off-farm needs and opportunities; and better monitoring and evaluation systems;

(d) build productivity and economic viability criteria in programme designs.

APPENDIX F

WORKING IN THE FRAMEWORK OF PRSPs (IN HIPCs AND NON-HIPCs)

1. IFAD is fully participating in the Debt Initiative at a total projected nominal cost of USD 440 million, of which USD 107 million may fall due in the Sixth Replenishment period, the peak period for the Initiative. The Debt Initiative is expected to provide 37 low-income countries with a sustainable exit strategy out of unmanageable debt. So far, 24 countries have become eligible for debt relief, and many of the remaining country cases are conflict-affected and/or have heavy debt arrears, which may delay their eligibility. One of the criteria for the Initiative is the development and implementation of an effective country-owned PRSP. This approach was subsequently also adopted by IMF as an eligibility criterion for access to its PRGF. As a consequence from 60 to 70 low-income countries either have a PRSP are or in the process of developing one.

2. This constitutes an opportunity for ensuring that rural poverty reduction and its enabling conditions are an integral part of the country's own poverty-reduction strategy. IFAD's participation in the PRSP processes would aim at ensuring:

(a) the implementation of sound economic policies that establish an environment conducive to growth and poverty reduction;

(b) the development of the policy, institutional and organizational transformation agenda required to translate public expenditure into rural poverty reduction;

(c) political stability, peace and conflict prevention;

(d) policy-making institutions that are reasonably well-functioning and accountable, leading to the emergence and enforcement of good policies, and highlighting the importance of governance, public-sector accountability and transparency; and institutional capacity-building for civil-society organizations to sustain their role;

(e) implementation of strong poverty-reduction programmes, including the mitigation of natural disasters or health threats such as the HIV/AIDS epidemic;

(f) mitigating protectionist policies that restrict access to export markets;

(g) broadening and diversifying the narrow production and export base of HIPCs, heavily dependent upon a few primary commodities, which make them particularly vulnerable to external and terms-of-trade shocks (export growth is needed to strengthen HIPC's external payment capacity); and agricultural diversification is part of this strategy); and

(h) the provision of additional financial resources on highly concessional terms and conditions.

3. IFAD's participation in PRSP processes (planning and implementation) will also result in synergy between the PRSPs and its COSOPs, and in integration of IFAD operations in poverty-reduction programmes, thereby effectively addressing the above challenges. IFAD's participation in PRSP processes can take different forms: supporting participatory processes for the planning and updating of PRSPs; providing assistance in the actual implementation of PRSPs and their participatory monitoring; defining and pursuing the agricultural development agenda; helping the poor articulate and meet their policy and organizational requirements; and institutionalizing PRSP processes. Partnership with governments (central and local) and other actors in the sphere of rural development (especially IFIs) is of foremost concern.

IFAD'S ROLE IN POST-CRISIS REHABILITATION

1. Crises (natural disasters, civil strife, and financial crises) and the resulting emergency situations have proliferated considerably in the developing countries, with increased incidence and severity. Whatever the causes, it is always the rural poor who are hardest hit in times of crisis, due to their greater vulnerability. Crises also significantly disrupt agriculture and food production. A major challenge in post-crisis assistance is ensuring a smooth transition from emergency relief to sustainable development.

2. IFAD has a Framework for Bridging Post-Crisis Recovery and Long-Term Development (September 1998). The framework consists of the following limiting norms:

(a) the *objective* is to help the target group jump-start resumption of the development process and enhance their resilience and coping strategy in future crises. Such support is, by its very nature, the first phase of a long-term development process;

(b) possible *areas of support* are: the recovery of the target group's agricultural productivity and the resumption of the rural development process; income-generating activities, particularly through microcredit and microenterprises; resource conservation; and capacity-building for project implementation;

(c) the *selection criteria* are: complementarity with activities of other partners; impact on productivity and on the implementation of ongoing projects; the prospect of bridging the gap between relief and development; potential for enhancing the coping capacity of the target group; and expected economic benefits;

(d) a number of *design considerations* should be accommodated. These include: participatory needs assessment; identification of the causes of crises and mitigation measures; future coping strategy; emphasis on dialogue and cooperation with other donors; quick, high-impact, flexible design; use of existing technology; and focus on existing capacity. Particular attention needs to be given to ensuring equity, an adequate focus on gender, beneficiary participation, local capacity-building and a proper role for civil society;

(e) in the *implementation arrangements*, solid monitoring mechanisms need to be established with a view to capturing process issues;

(f) the possible *forms of involvement* are portfolio adjustment and support to early reconstruction;

(g) IFAD's involvement in post-crisis assistance will be decided on a *case-by-case basis*. Adequate consideration will be given to the level of security and stability as the enabling factor and to close inter-agency cooperation and coordination;

(h) the *project cycle* for post-crisis interventions may be adjusted to ensure that IFAD support is provided on a timely basis.